

المبحث (الساوس)

مسالك المعاصرين في دعوى
اشتغال الصحيحين على الإسرائيليات

المَطْلَب الأول

المَسْئَلَةُ الإسْنَادِيَّةُ لدَعْوَى احتواءِ «الصَّحِيحِينَ» على إِسْرَائِيلِيَّاتٍ، ونَقْضُهُ

يَدَّعي من يجهل منهجَ المُحدِّثين في نقدِ الأخبار:
أَنَّ بعضَ اليهودِ لَمَّا غُلِبُوا وظَهَرَ أمرُ المسلمين عليهم، لم يجدوا بُدًّا مِنْ أَنْ
يَتظاهروا بالإسلام، ويخفوا كيدهم به، ككعبِ الأَحْبَارِ، وَوَهْبِ بْنِ مَنْبُهٍ،
وعبدِ اللهِ بْنِ سَلامٍ رضي الله عنه، فَخَدَعُوا النَّاسَ بما تظاهروا به.
فَلَمَّا رَأَوْا عنايةَ المسلمين بالقرآنِ بالغَةِ، واستحالةَ الزِّيَادَةِ فيه أو التَّقْصَانِ،
انصرفوا إِلَى السُّنَنِ، «فافتروا ما شاؤوا أَنْ يفتروا عليه أَحاديثَ لم تُصَدَّرْ
عنه ﷺ، . . وَيَسَّرَ عليهم كَيْدَهُمْ أَنْ وَجَدُوا الصَّحَابَةَ يَرْجِعُونَ إِلَيْهِمْ في معرفةِ ما
لا يَعْلَمُونَ مِنْ أُمُورِ الْعَالَمِ الْمَاضِيَةِ، مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كُلِّهِ، أَخَذَ أُولَئِكَ الْأَحْبَارُ
يَبْثُونَ فِي الدِّينِ الْإِسْلَامِيِّ أَكَاذِبَ وَثُرَاهَاتٍ، يَزْعُمُونَ مَرَّةً أَنَّهَا مِنْ كِتَابِهِمْ، أَوْ مِنْ
مَكْنُونٍ عَلَيْهِمْ، وَيَدَّعُونَ أُخْرَى أَنَّهَا مِمَّا سَمِعُوهُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، وَهِيَ فِي الْحَقِيقَةِ
مِنْ مُفْتَرِيَاتِهِمْ.

وَأَتَى لِلصَّحَابَةِ أَنْ يَفْطِنُوا لتمييزِ الصُّدُقِ مِنَ الْكُذْبِ مِنْ أَقْوَالِهِمْ؟ وَهَمٌّ مِنْ
نَاحِيَةٍ لَا يَعْرِفُونَ الْعِبْرَانِيَّةَ الَّتِي هِيَ لُغَةُ كُتُبِهِمْ، وَمِنْ نَاحِيَةٍ أُخْرَى كَانُوا أَقَلَّ مِنْهُمْ

دهاء وأضعف مكرًا؟! وبذلك راجت بينهم سوق هذه الأكاذيب، وتلقَى الصحابة ومن تبعهم كلٌّ ما يُلقيه هؤلاء الذُهاة بغير نقدٍ أو تمحيصٍ^(١).

كذا قال أبو رية! وحاصلُ شُبْهِهِ تتركز في اثنتين:

الشبهة الأولى: دَسُّ مُسْلِمَةَ أَهْلِ الْكِتَابِ الْإِسْرَائِيلِيَّاتِ فِي الْحَدِيثِ عَنْ مَكْرِ وَخَدِيعَةٍ.

الشبهة الثانية: أَنَّ بَعْضَ الصَّحَابَةِ وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ الرُّوَاةِ خَلَطُوا الْإِسْرَائِيلِيَّاتِ بِالْأَحَادِيثِ.

نعالج كلَّ شبهةٍ منهما في مباحث مُستقلة، فنقول بتوفيق الله:

(١) «أضواء على السنة المحمدية» لمحمود أبو رية (ص/١١٨-١٢٠ ط٦).

الفرع الأول

دفع دعوى دسّ مُسلمة أهل الكتابِ الإسرائيليّاتِ في الحديثِ

أمّا دعوى المُعترضِ في شبهته الأولى، فجوابُها أن يُقال: أنّه تزييفٌ منه مَشِينٌ للتّاريخ! وتَقوُّلٌ على الصّحابة رضي الله عنهم ما لم يفعلوه، وازدراءٌ لمكانتهم في الدّين والعقل.

فإنّ النّاس حين دَخَلوا -بِشَتَّى أُمَمِهِمْ واختلافِ مِلَلِهِمْ- في دينِ الله أفواجا، وكان كثيرٌ منهم من أهلِ الكتابِ، كنصارى الشّام، ويهود المدينة واليمن؛ منهم من أدرك النّبي صلى الله عليه وآله، فحَسُن إسلامُه، وانخرط في سبيلِ الصّحابة رضي الله عنهم، منهم عبد الله بن سلام، وتميم الدّاري.

ومنهم من أدرك الصّحابة أو من دونهم: اشتغلوا بأخذِ علومِ الكتابِ والسّنة عنهم، وأخذَ بعضُ الصّحابة عنهم تاريخَ الأوّلين، وأخبرَهم ممّا ورثوه من صحائفِ أسلافهم.

ولم يكنِ إذاك إسلامٌ هؤلاء ولا ما يُحدّثون به مثارَ رَيِّبٍ وتَوَجُّسٍ عند من عاصروهم من عمومِ المسلمين وعُلمائهم، ولا عند من جاء بعدهم من أئمّة العلم والدّين، بل كانوا مُوثّقين في حديثهم، عُدولاً في دينهم، إلّا من أبان منهم عن سوءِ طويّته وجُرمِ فعّاله، كعبد الله بن سبأ اليهودي، لم يلبثوا أن أمسك الصّحابة من أفقائهم يُحدّثون النّاس شرّهم، ويشرّدون بقمّيعهم من خلفهم.

إلى أن جاءنا في هذه العقود النّجسات! مَنْ صارَ شُغله إثارةُ الشُّكوكِ في مُسلمةِ أهلِ الكتابِ مِن رِوايةِ الحديثِ بِخاصّةٍ، وَزَرعِ بذورِ الشُّبهِ في عقولِ النَّاشئةِ المُتَنَفِّئةِ مِنَ المُسلمينَ؛ فلقد أَتَمَّهُم المُستشرقون بِالكَذِبِ عَلَى ذُقُونِ العُلَماءِ! وَتَبِعَهُم أَذُنابُهُم مِن بَعْضِ كُتّابِ العَصْرِ، إِذ حَمَلُوهُم تُهْمَةَ الدَّسِّ فِي الدِّينِ خُرَافَاتِ الأَقْدَمينَ، وَحَبَكَ أَكاذيبَ عَلَى سُنَّةِ الصَّادِقِ الأَمينِ.

وَقَدْ بَلَغَتِ القِحَةُ بَعْضَهُمْ مَبْلَغًا عَظِيمًا تَجَرَّؤُوا بِهَا عَلَى الطَّعْنِ فِي اثْنينِ مِنَ أَهْلِ الكِتَابِ يَمُنُّ أَسْلَمُوا عَلَى يَدِ النَّبِيِّ ﷺ: عبد الله بن سلام ﷺ، وَتَمِيمِ الدَّارِيِّ ﷺ، فَأَتَهُمُوهُمَا بِالاحتِيالِ عَلَى المُسلمينَ «بما أَظهروه مِن كاذِبِ الوَرعِ وَالتَّقوى» .. وَذلكَ بِأَن دَسَّوْا إِلَى أَصُولِ الإِسْلامِ الَّتِي قامَ عَلَيْهَا ما يَريدُونَ مِنَ أساطيرِ وَخُرَافَاتِ، وَأوهامِ وَتَرَهاتٍ، لَكِي تَهَيَّي هَذِهِ الأَصُولُ وَتَضُمَّهُ^(١).

فَلِأَن كانَ هَذانِ الصَّحَابيانِ قَدْ احتلَا عَلَى المُسلمينَ فِي دَعْوَى إِسلامِهِما، لِتَوْهينِ الدِّينِ -زَعَمُوا-، فَهَلْ انْطَلَقَتْ جِيلَتُهُما وَنِفاقُهُما عَلَى النَّبِيِّ ﷺ طُولَ تِلْكَ السَّنينَ؟ حَتَّى أَقَرَّ بِفَضْلِهِما وَتَصَدِيقِهِما بِوَحْيِ مِن رَبِّ العالَمينَ؟! وَانْطَلَى أَمْرُهُم عَلَى الصَّحابةِ بَعْدَهُ أَجْمَعينَ؟!!

إِنَّهُ -والله- لا يُسَيِّءُ الظَّنُّ بِهِذَيْنِ «إِلَّا جَاهِلٌ أَوْ مُكْذِبٌ لِلهِ وَرَسُولِهِ»^(٢)؛ فَلَ دَاعِي لِلإِطالَةِ فِي الدُّبِّ عَنْهُما ذاكَ التَّشْغيبِ، وَقَدْ ثَبَتَتْ صُحْبَتُهُما وَاسْتَقَرَّ فَضْلُهُما عِنْدَ سائِرِ المُؤْمِنينَ.

ثُمَّ لَمْ تَنْلِ تِلْكَ التَّهْمُ العُضالُ أَحَدًا مِمَّنْ أَسْلَمَ مِنَ أَهْلِ الكِتَابِ مِن بَعْدِ هَذيْنِ كَمَا نالَتْ كَعْبَ الأَحْبارِ^(٣)

(١) «أضواء على السنة المحمدية» لمحمود أبو رية (ص/١١٨) بتصرف يسير، وانظر (ص/١٥٥) منه، وكذا «أضواء الصّحّاحين» لصادق النجمي (ص/٢٢٧)، و«الحديث النبوي بين الرواية والدراية» لجعفر السبحاني الإمامي (ص/٢٩٦).

(٢) «الأنوار الكاشفة» للمعلّمي (ص/٩٧).

(٣) هو أبو إسحاق كعب بن مانع الحميري، المعروف بكعب الأحبار، وأصله من يهود اليمن، والمشهور أن إسلامه كان في خلافة عمر بن الخطاب، وبعد إسلامه انتقل إلى المدينة، ثم انتقل في خلافة عثمان إلى الشام فسكنها، إلى أن مات بحمص سنة (٣٢هـ)، روى عن النبي ﷺ مراسلا، وعن عمر وصهيب =

ووهب بن مُنبّه^(١)؛ كونهما أشهرَ مَنْ حَدَّثَ مِنْهُم عن الأقدمين، وأكثرَ مَنْ سِيقَتْ أقوالهم في كُتُبِ التفسير والحديث، فشملهما ذلك الحكم الاستشراقي الظالم، وطفق المفتونون بهم يكيلونهما قناطير اللعن، ويرمونهما بسهام الطعن، يلزقون بهما كل ما استبحوه من الحديث، أو استنكروه من المرويات، وهم لا يقتضون يُمثّلون بهما في معرض التحذير من كيد الأعادي بالإسلام، والتباكي على ما دسّوه في الرواية من معائب وأوهام.

فتناول الكتاب الناقمون على كُتُب الأخبار هذا التابعي بكثيرٍ من الإسهاب والتفصيل، حتى عدّوه زنديقاً قد حَقَّنَ الدِّينَ بِإِثْرِ الخرافة والتضليل! متلاعباً في ذلك بالصَّحابة ثُمَّ تابعيهم بإحسان، إلى أن مرَّ الله عليهم باكتشاف كذبه في هذه الأعصر المتأخرة!

وقد كان (رشيد رضا) -للأسف- أطول هؤلاء الكتاب المعاصرين نفساً في الطعن بكعب الأحبار، قد أسأل في ظُلُمِهِ الكثير من المداد، سواء في «تفسيره»^(٢) أو في مجلّته «المنار»^(٣)، ولو جُمِعَ كلامه فيه لوحده ما وسعته سيفرٌ واحد! فلذا انكبَّ الطاعنون في كعب بعده يستشهدون بكلامه فيه والإشادة به، قد جعلوا ذلك مطيّةً لرمي أهل الحديث بالعقلة وتبخيس كلامهم في الرواة؛ كما تراه

= وعائشة، وروى عنه معاوية، وابن عباس، وأبو هريرة، وعطاء بن أبي رباح، وغيرهم، انظر «تهذيب الكمال» (١٨٩/٢٤).

(١) وقد وُلِدَ في الإسلام على الصحيح هو وأخوه همام، ولم يذكر أحد من المترجمين له أنه أسلم بعد أن كان يهودياً، انظر «الأنوار الكاشفة» للمعلمي (ص/٩٧). وهذا على خلاف ما تؤكده ابن خلدون في «مقدمته» (ص/٤١٢) وابن النديم في «الفهرست» (٢٤/١) من أنه كان من مسلمة أهل الكتاب، وتبهما على هذا الخطأ ثلث من الكتاب المعاصرين، كأحمد أمين في «فجر الإسلام» (ص/١٥٨).

(٢) من الكتب التي تناولت موقف (رشيد رضا) من كعب في «تفسيره» بالتحليل والمناقشة: «التفسير والمفسرون» لمحمد حسين الذهبي (ص/١٣٨-١٤١)، و«موقف المدرسة العقلية الحديثة من الحديث النبوي» لـ د. شفيق شقير (ص/١٦٦-١٨٤)، و«منهج المدرسة العقلية في التفسير» لـ د. فهد الرومي (ص/٣٢٠-٣٢٥).

(٣) «مجلة المنار» (٢٧/٦٩٤، ٧٨٢).

-مثلاً- في قول (أبو رية): «لم نجد في هذا العصر، بل في العصور الأخيرة، من قطنَ لدناء كعب ووهب وكيدهما، مثل الفقيه المحدث محمد رشيد رضا ..»^(١). ومع أن الاتهام الذي وجه إلى كعب بالزندقة تهمة خطيرة، مُعرَض صاحبها للعذاب الشديد -والعياذ بالله-، فقد كان أغلب من رماه بذلك البهتان مُجرّد مُنْساقٍ وراء ما ساقه (رشيد رضا) من شبه يراها دلائل على ثبوت دعاوي المُستشرقين عليه، ولم يزدوا على ما ذكر رشيد غير تقييش روايات مُعضلة لا خطام لها ولا أزمة.

وكان حاصل احتجاج (رشيد رضا) على كعب الأحبار راجعاً إلى دليلين:
أولهما: أثر لمعاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه، فهم منه تكذيبه لكعب.
والثاني: أن ما جاء به من الإسرائيليات لا توجد في نسخ التوراة التي بين أيدينا.

فأما دليله الأول: فيعني به ما أخرجه البخاري في «صحيحه»، عن معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه، أنه كان يُحدّث رهطاً من قريش بالمدينة، وذكر كعب الأحبار، فقال: «إن كان من أصدق هؤلاء المُحدثين الذين يُحدّثون عن أهل الكتاب، وإن كنّا مع ذلك لنبلو عليه الكذب»^(٢).

يقول (رشيد رضا): «إن قول معاوية .. طعن صريح في عدالته، وفي عدالة جمهور رواة الإسرائيليات، إذ ثبت كذب من يُعد من أصدقهم»^(٣).

والجواب عليه في هذا الاستدلال أن يُقال: إن فهمه من كلام معاوية رضي الله عنه تكذيباً للهجة كعب، وطعنه في عدالته، فهم بعيد عن مراد قائله! يظهر وهاؤه إذا علمنا أن أحداً من العلماء المتقدمين قبله لم يفهم هذا من كلامه، وكانوا أعلم من رشيد باللسان، ومعاني الكلام، وأجمع منه لما يحقّق بالقضايا العلمية المبحوث فيها من قرائن وأدلة.

(١) «أضواء على السنة المحمدية» (ص/١٣٧)، وانظر «أضواء على الصحيحين» (ص/٢٢٧) ..

(٢) أخرجه البخاري (ك: الاعتصام بالكتاب والسنة، باب قول النبي ﷺ: «لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء»، برقم: ٧٣٦١).

(٣) «مجلة المنار» (٧٣/٢٦) ..

وَمُحْصَلُ تَوْجِيهِهِمُ الْمُعْتَبَرُ لِكَلَامِ مَعَاوِيَةَ رضي الله عنه: أَنَّهُ كَانَ يَقَعُ مِنْ كَعْبِ الْكَذِبِ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ، وَالكَذِبُ فِي اللُّغَةِ قَدْ يَأْتِي بِمَعْنَى الْخَطَا^(١)، لِأَنَّهُ يُشَبَّهِ فِي كَوْنِهِ ضِدُّ الصَّوَابِ، كَمَا أَنَّ الْكَذِبَ ضِدُّ الصَّدْقِ، وَإِنْ افْتَرَقَا مِنْ حَيْثُ النَّيَّةُ وَالْقَصْدُ^(٢).

يقول ابن حبان: «أَرَادَ مَعَاوِيَةُ أَنَّهُ يُخْطِئُ أَحْيَانًا فِيمَا يُخْبِرُ بِهِ، وَلَمْ يُرِدْ أَنَّهُ كَانَ كَذَّابًا»^(٣).

فَلِأَنَّ كَعْبًا كَانَ يُحَدِّثُ عَنْ صُحُفٍ فِيهَا أَشْيَاءُ مَكْذُوبَةٌ -إِذْ لَمْ يَكُنْ فِي مِلَّتِهِمْ حِفَاطٌ مُتَقَنُونَ يَذَّبُونَ عَنْهَا كَمَا فِي الْأُمَّةِ الْمُحَمَّدِيَّةِ- «كَانَ يَقَعُ بَعْضُ مَا يُخْبِرُنَا عَنْهُ بِخِلَافِ مَا يُخْبِرُنَا بِهِ، . . وَهَذَا نَحْوُ قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي كَعْبِ الْمَذْكَورِ: بَدَّلَ مَنْ قَبْلَهُ، فَوَقَعَ فِي الْكَذِبِ»^(٤).

ويقول ابن الجوزي في شرح عبارة معاوية: «يَعْنِي أَنَّ الْكَذِبَ فِيمَا يُخْبِرُ بِهِ عَنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَا مِنْهُ، فَالْأَخْبَارُ الَّتِي يَحْكِيهَا عَنِ الْقَوْمِ يَكُونُ بَعْضُهَا كَذِبًا، فَأَمَّا كَعْبُ الْأَخْبَارِ فَمِنْ كِبَارِ الْأَخْبَارِ»^(٥).

فهذه أَعْدَلُ التَّأْوِيلَاتِ لِكَلَامِ مَعَاوِيَةَ رضي الله عنه فِي حَقِّ كَعْبِ الْأَخْبَارِ. وَمَهْمَا يَكُنْ؛ فَإِنَّ جَمِيعَ الْعُلَمَاءِ يَشْرَحُونَهُ بِمَا يُبْعِدُ هَذِهِ الْوَصْمَةَ الشَّنِيعَةَ عَنْهُ، وَلَا أَحَدٌ مِنْ أُنَمَّةِ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ فِهِمْ مِنْ كَلَامِ مَعَاوِيَةَ مَا فِیهِمْ (رَشِيدُ رِضَا)، «وَالْكَلَامُ مِنْ مَعَاوِيَةَ لَهُ وَزْنُهُ، فَهُوَ رَجُلٌ دَاهِيَةٌ، لَا تَخْفَى عَلَيْهِ الرُّجَالُ وَلَا دَسَائِسُهُمْ، وَمَعَاوِيَةُ لَا يَخْشَى كَعْبًا، وَلَا يُعْقَلُ أَنْ يَتَمَلَّقَهُ، وَلَوْ يَعْلَمُ فِيهِ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ لَقَالَ»^(٦).

(١) انظر «لسان العرب» (٧٠٩/١)، و«تاج العروس» (١٢٩/٤).

(٢) انظر «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير (١٥٩/٤).

(٣) نقلها عنه ابن حجر في «الفتح» (٣٣٤/١٣).

(٤) «فتح الباري» لابن حجر (٣٣٤/١٣).

(٥) «كشف المشكل من حديث الصحيحين» لابن الجوزي (٩٥/٤).

(٦) «دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين» لمحمد أبو شعبة (ص/٧٠).

في مُقابل ذلك، وجدنا بعض المُعاصرين من أهل السُّنة يقدمون على التَّدليل لهذا التَّوجيه لكلام معاوية ببعض الآثار الضَّعيفة يمدح فيها معاوية علِم كعب! إمعاناً في صرف تأويلٍ رشيدٍ لكلام معاوية! وهذا ممَّا لا ينبغي الوقوع فيه^(١).

وأما الاستدلال الثاني لرشيد رضا:

فدعواه بأنَّ ما جاء عن كعبٍ من الإسرائيليات لا يوجَد في نُسَخ التَّوراة التي بين أيدينا، فيقول في ذلك: «... مَنْ كَانَ مُتَقَنًّا لِلْكَذِبِ فِي ذَلِكَ -أي عن أهل الكتاب- يَتَعَدَّرُ أَوْ يَتَعَسَّرُ الْعَثُورُ عَلَى كَذِبِهِ فِي ذَلِكَ الْعَصْرِ، إِذْ لَمْ تَكُنْ كُتُبُ أَهْلِ الْكِتَابِ مُنْتَشِرَةً فِي زَمَانِهِمْ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ كَزَمَانِنَا هَذَا، فَإِنَّ تَوْرَةَ الْيَهُودِ بَيْنَ الْأَيْدِي، وَنَحْنُ نَرَى فِيمَا رَوَاهُ كَعْبٌ وَوَهَبٌ عَنْهَا مَا لَا وَجُودَ لَهُ فِيهَا الْبَتَّةَ عَلَى كَثَرَتِهِ! وَهِيَ التَّوْرَةُ الَّتِي كَانَتْ عَنْدهُمْ فِي عَصْرِهِمَا، فَإِنَّ مَا وَقَعَ مِنَ التَّحْرِيفِ وَالنَّقْصَانِ مِنْهَا قَدْ كَانَ قَبْلَ الْإِسْلَامِ، وَأَمَّا بَعْدَهُ فَجُلٌّ مَا وَقَعَ مِنَ التَّحْرِيفِ هُوَ الْمَعْنَوِيُّ، بِحَمْلِ اللَّفْظِ عَلَى غَيْرِ مَا وُضِعَ لَهُ، وَاخْتِلَافِ التَّرْجَمَةِ.

ولا يُعْقَلُ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْقِصَصُ الطَّوِيلَةُ الَّتِي نَرَاهَا فِي التَّفْسِيرِ وَالتَّارِيخِ مَرْوِيَّةً عَنِ التَّوْرَةِ، قَدْ حُذِفَتْ مِنْهَا بَعْدَ مَوْتِ كَعْبٍ وَوَهَبٍ وَغَيْرِهِمَا مِنْ رُؤَاتِهَا، فَهِيَ مِنَ الْأَكَاذِيبِ الَّتِي لَمْ يَكُنْ يَتَيَسَّرُ لِلصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَلِرَجَالِ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ الْأَوَّلِينَ الْعَثُورُ عَلَيْهَا، وَكَذَا عِلْمَاءُ الْقُرُونِ الْوَسْطَى مِنَ الْمُحَدِّثِينَ وَغَيْرِهِمْ، إِلَّا مَنْ عُنِيَ عَنَآيَةً خَاصَّةً بِالْإِطْلَاعِ عَلَى كُتُبِ الْعَهْدِ الْعَتِيقِ وَالْعَهْدِ الْجَدِيدِ عِنْدَ أَهْلِ الْكِتَابِ، وَعَلَى التَّوَارِيخِ الْمُفْصَلَةِ لِأَخْبَارِهِمْ، وَقَلِيلٌ مَا هُمْ»^(٢).

(١) كما نراه عند حمود التَّوَجْرِي في «الرد القويم على المجرم الأثيم» (ص/٢٢٦)، ومحمد رضواني في «آراء محمد رشيد رضا في قضايا السنة النبوية» (ص/٣٥٨-٣٥٩) وغيرهم عند إيرادهم لأثر عن معاوية يقول فيه: «ألا إِنَّ كَعْبَ الْأَحْبَارِ أَحَدَ الْعُلَمَاءِ، إِذْ كَانَ عَنْده لَعَلْمُ كَالْبَحَارِ، وَإِنْ كُنَّا فِيهِ لِمُفْرَطِينَ»، فهذا أَخْرَجَهُ ابْنُ سَعْدٍ فِي «الطبقات الكبرى» (٣٥٨/٢)، بِإِسْنَادٍ مُنْقَطِعٍ.

(٢) «مجلة المنار» (٧٣/٢٦).

وإمعاناً منه في ترسيخ هذه التهمة، يقول: «رواية كعبٍ عن التّوراة من وَصَفِ النَّبِيِّ ﷺ، كَذَبَ عَلَى التّوراة أَيْضًا، وبمثلها كان يخدعُ المسلمين!»^(١).

ثمَّ قَرَّرَ أَنَّ خَفَاءَ أَمْرِ كَعْبٍ عَلَى عِلْمَاءِ الْأُمَّةِ يَنْبَغِي أَلَّا يَكُونَ مَانِعًا لِأَصْحَابِ الْفِكْرِ الْمُسْتَقِلِّ فِي هَذَا الْعَصْرِ الْمَتَأَخِّرِ، مِنْ الْحُكْمِ عَلَيْهِ بِمَا يَظْهَرُ لَهُمْ مِمَّا خَفِيَ عَلَى الْمُتَقَدِّمِينَ، فيقول: «... مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ حِكَايَةُ بَعْضِ الرُّوَاةِ -كَكَعْبٍ وَوَهْبٍ- عَنْ كُتُبِ بَنِي إِسْرَائِيلَ، لَمْ يَكُنْ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ وَأَبُو حَاتِمٍ وَابْنُهُ وَأَمْثَالُهُمْ يَعْرِفُونَ مَا يَصُحُّ مِنْ ذَلِكَ وَمَا لَا يَصُحُّ، لَعَدِمَ أَطْلَاعَهُمْ عَلَى تِلْكَ الْكُتُبِ، وَعَدِمَ ظُهُورَ دَلِيلٍ عَلَى كَذِبِ الرُّوَاةِ الْمُتَقَنِّينَ لِلْكَذِبِ فِيمَا يَعُزُّونَهُ إِلَيْهَا، فَإِذَا ظَهَرَ لِمَنْ بَعْدَهُمْ فِي الْعَصْرِ، أَوْ فِيمَا قَبْلَهُ، أَوْ فِيمَا بَعْدَهُ مَا لَمْ يَظْهَرِ لَهُمْ مِنْ كَذِبِ اثْنَيْنِ أَوْ أَكْثَرٍ مِنْ هَؤُلَاءِ الرُّوَاةِ، فَهَلْ يُكَابِرُ حِسَّهُ وَيُكَذِّبُ نَفْسَهُ، وَيُضَدِّقُهُمْ بِلِسَانِهِ كَذِبًا وَنِفَاقًا؟! أَوْ يَكْتُمُ الْحَقَّ عَنِ الْمُسْلِمِينَ، لَثَلَا يَكُونُ مُخَالَفًا لِمَنْ قَبْلَهُ فِيمَا ظَهَرَ لَهُ وَلَمْ يَظْهَرِ لَهُمْ؟!»^(٢).

والرَّدُ عَلَى هَذَا الاستدلالِ الثَّانِي يَتَبَيَّنُ مِنْ وَجْهِهِ:
فَأَمَّا اتِّهَامُهُ لَكَعْبٍ بِالتَّقْوِيلِ عَلَى التّوراةِ، وَأَنَّ مَا نَسَبَهُ إِلَيْهَا إِنَّمَا هُوَ مِنْ كَيْسِهِ:

فَأَوَّلًا: لَا بُدَّ أَنْ يُعْلَمَ أَنَّ لَيْسَ كُلُّ مَا يُنْسَبُ لَكَعْبٍ أَوْ وَهْبٍ بِنِ مَنِّهِ أَوْ غَيْرِهِمَا مِنْ مُسْلِمَةِ أَهْلِ الْكِتَابِ هُوَ الثَّابِتُ النَّقْلُ عَنْهُمْ، فَإِنَّ الْوَضَاعِينَ اسْتَغْلَوْا شُهْرَتَهُمْ، فَكَذَّبُوا عَلَيْهِمْ لِأَغْرَاضِهِمْ، وَكَانَ الْكَذِبُ عَلَيْهِمْ أَيْسَرَ مِنَ الْكَذِبِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ^(٣).

وفي تَقْرِيرِ هَذِهِ الْحَقِيقَةِ الَّتِي غَفَلَ عَنْهَا رَشِيدُ رِضَا، يَقُولُ حَسِينُ الذَّهَبِيِّ:
«أَمَّا كَعْبُ الْأَحْبَارِ، فَقَدْ رُوي عَنْهُ وَنُسِبَ إِلَيْهِ الْكَثِيرُ مِنَ الْإِسْرَائِيلِيَّاتِ، وَبَعْضُهُنَّ مَا نُسِبَ إِلَيْهِ حَقٌّ وَاضِحٌ، وَبَعْضُهُ كَذِبٌ فَاضِحٌ، الْأَمْرُ الَّذِي جَعَلَ بَعْضَ النُّقَادِ يَعْتَقِدُ

(١) «مجلة المنار» (٢٧/٥٣٩).

(٢) «مجلة المنار» (٢٧/٦١٠).

(٣) انظر «الأنوار الكاشفة» للمعلمي (ص/١٣٧)، و«الحديث والمحدثون» لمحمد أبو زهو (ص/١٩١).

صَحَّةَ روايته لكلِّ ما نُسِبَ إليه، فيُكَيَّلُ له التُّهَمُ جزافًا، ولا يَرى كُلَّ مروياته الإِسْرائِيلِيَّةَ إِلَّا أكاذيبَ وأباطيلَ»^(١).

وثانيًا: لِأَن ثُبُتَ عن كعبٍ وغيره تحديثه بروايةٍ إِسْرائِيلِيَّةٍ، فَإِنَّه ما كان يُحَدِّثُ عن التَّوْرَةِ وحدها حَتَّى يُلْزَمَ باختراعِ الكلامِ! - كما يُفْهَمُ مِنْ كلامِ (رَشِيدِ رضا)- بل كان كَعْبٌ حَبْرًا عَالِمًا بِتَرَاثِ الْيَهُودِ، يُحَدِّثُ مِنْ صُحُفٍ أُخْرَى وَرِثَها مِنْ أَسْلَافِهِ الْإِسْرائِيلِيِّينَ؛ فَإِنَّ لَفْظَ (الْكِتابِ) «يَشْمَلُ التَّوْرَةَ، وَالْإِنْجِيلَ، وَالصُّحُفَ»^(٢).

ولا شَكَّ أَنَّ كَثِيرًا مِنْ تِلْكَ الصُّحُفِ قَدْ ضَاعَ فَلَمْ يُعَدِّ لها أثرٌ، بل مَنْ يَجْزِمُ لَنَا أَنَّ التَّوْرَةَ الَّتِي بَيْنَ أَيْدِينَا الْيَوْمَ لَمْ يَطْلُها شَيْءٌ مِنَ التَّحْرِيفِ زِيادَةً عَلَى ما كَانَتْ عَلَيْهِ مِنْ تَحْرِيفٍ زَمَنَ الصَّحَابَةِ! خَاصَّةً أَنَّها غَيْرُ مُتَوَاتِرَةٍ التَّوَاتُرَ «الَّذِي يُشْتَرَطُ فِيهِ نَقْلُ الْجَمِّ الْغَفِيرِ، الَّذِي يُؤْمَنُ تَوَاطُؤُهُمْ عَلَى التَّبْدِيلِ وَالتَّغْيِيرِ فِي كُلِّ طَبَقَةٍ مِنَ الطَّبَقَاتِ»^(٣)، وَهَذَا بِإِقْرَارِ (رَشِيدِ رضا) نَفْسِهِ.

يقولُ الْمُعَلِّمِيُّ: «ما صَحَّ عَنْهُ مِنَ الْأَقْوالِ -يعني كَعْبًا- وَلَمْ يَوْجَدْ فِي كُتُبِ أَهْلِ الْكِتابِ الْآنَ لَيْسَ بِحُجَّةٍ وَاضِحَةٍ عَلَى كَذِبِهِ، فَإِنَّ كَثِيرًا مِنْ كُتُبِهِمْ انْقَرَضَتْ نُسخُها، ثُمَّ لَمْ يَزَلُوا يَحْرِفُونَ وَيَبْدِلُونَ، وَمِمَّنْ ذَكَرَ ذَلِكَ السَّيِّدُ رَشِيدُ رِضا فِي مَوَاضِعٍ مِنَ التَّفْسِيرِ وَغَيْرِهِ»^(٤).

ثُمَّ إِنَّ لَفْظَ التَّوْرَةِ نَفْسِهِ -كما فَصَّلَ ابنُ تَيْمِيَّةَ الْقَوْلَ فِيهِ وَأَحْسَنَ- «قَدْ يُرَادُ بِهِ جَمِيعُ الْكِتابِ الَّتِي نَزَلَتْ قَبْلَ الْإِنْجِيلِ؛ فَيُقَالُ: التَّوْرَةُ، وَالْإِنْجِيلُ، وَيُرَادُ بِالتَّوْرَةِ: الْكِتابُ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى ﷺ وما بَعْدَهُ مِنْ نُبوَّةِ الْأَنْبِياءِ الْمُتَّبِعِينَ لِكِتابِ مُوسَى، قَدْ يُسَمَّى هَذَا كُلُّهُ تَوْرَةً؛ فَإِنَّ التَّوْرَةَ تُفَسَّرُ الشَّرِيعَةُ؛ فَكُلُّ مَنْ دَانَ بِشَرِيعَةِ التَّوْرَةِ، قِيلَ لِنُبُوَّتِهِ: إِنَّها مِنْ التَّوْرَةِ.

(١) «التفسير والمفسرون» (ص/ ٧٤).

(٢) «عمدة القاري» للعيني (٧٤/ ٢٥).

(٣) «تفسير المنار» لرشيد رضا (٢٣٤/ ٦).

(٤) «الأنوار الكاشفة» للمعلمي (ص/ ٩٩).

وكثيرٌ ممَّا يَعَزَّوهُ كَعْبُ الْأَحْبَارِ وَنَحْوُهُ إِلَى التَّوْرَةِ، هُوَ مِنْ هَذَا الْبَابِ، لَا يَخْتَصُّ ذَلِكَ بِالْكَتَابِ الْمُنَزَّلِ عَلَى مُوسَى ﷺ؛ كَلْفِظِ الشَّرِيعَةِ عِنْدَ الْمُسْلِمِينَ: يَتَنَاوَلُ الْقُرْآنَ، وَالْأَحَادِيثَ النَّبَوِيَّةَ، وَمَا اسْتُخْرِجَ مِنْ ذَلِكَ»^(١).

وَأَمَّا عَنْ مُخَالَفَتِهِ لِأَهْلِ الْعِلْمِ بِالْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ فِي تَرْكِيتِهِمْ لِكَعْبٍ، بِدَعْوَاهُ عَدَمَ أَطْلَاعِهِمْ عَلَى التَّوْرَةِ وَمُقَارَنَتِهَا بِمَا يُحَدِّثُ بِهِ كَعْبٌ:

فَمُجَازَفَةٌ فِي الْقَوْلِ، وَغَفْلَةٌ مِنْ رَشِيدٍ عَنْ أَصْلِ الْإِجْمَاعِ الَّذِي لَا يَجُوزُ مُخَالَفَةُ حُكْمِهِ بِاجْتِهَادٍ شَخْصِيٍّ مُحْتَمَلٍ، فَقَدْ قَالَ النَّوَوِيُّ عَنْ كَعْبٍ: «وَاتَّفَقُوا عَلَى كَثْرَةِ عِلْمِهِ وَتَوَثُّقِهِ»^(٢).

ثُمَّ الذَّهَبِيُّ -وَنَاهِيكَ بِهِ إِمَامًا فِي مَعْرِفَةِ الرِّجَالِ- لَمْ يَذْكُرْهُ فِي كِتَابِ «مِيزَانِ الْإِعْتِدَالِ»، مَعَ أَنَّهُ يَذْكُرُ فِيهِ مَنْ تَكَلَّمَ فِيهِ -مَعَ ثِقَتِهِ وَجَلَالَتِهِ- وَلَوْ بِأَدْنَى لَيْنٍ وَأَقْلُ تَجْرِيعٍ!^(٣)

وَلَكِنْ كَانَ (رَشِيدٌ رِضَا) قَدْ اسْتَشْنَى مِمَّنْ انْظَلَى عَلَيْهِمْ كَذِبُ كَعْبٍ مِنْ عُلَمَاءِ الْحَدِيثِ «مَنْ غُنِيَ عَنَّا بِخَاصَّةٍ بِالْإِطْلَاعِ عَلَى كُتُبِ الْعَهْدِ الْعَتِيقِ، وَالْعَهْدِ الْجَدِيدِ عِنْدَ أَهْلِ الْكِتَابِ، وَعَلَى التَّوَارِيخِ الْمَفْصَّلَةِ لِأَخْبَارِهِمْ، وَقَلِيلٍ مَا هُمْ»^(٤)؛ فَإِنَّ ابْنَ كَثِيرٍ الدَّمَشْقِيَّ -بِإِقْرَارِ رَشِيدِ نَفْسِهِ- «يَعْلَمُ مِنْ حَالِ كُتُبِ أَهْلِ الْكِتَابِ مَا لَمْ يَكُنْ يَعْلَمُ أَثَمَّةَ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ مِمَّنْ فَوْقَهُ، كَأَحْمَدَ، وَابْنَ مَعِينٍ، وَابْنِ خَلَّابٍ، وَمُسْلِمٍ، الَّذِينَ لَمْ يَرَوْا هَذِهِ الْكُتُبَ كَمَا رَأَاهَا، وَلَمْ يَطَّلِعُوا عَلَى مَا بَيَّنَّهُ الْمُطَّلِعُونَ عَلَيْهَا قَبْلَهُ، مِنْ تَحْرِيفِهَا، وَأَغْلَاطِهَا، وَمُخَالَفَتِهَا لِمَا انْقَطَعَ بِهِ مِنْ أَصُولِ الْإِيمَانِ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ.. إلخ، كَابْنِ حَزْمٍ وَابْنِ تَيْمِيَّةٍ أَسَاتِذَهُ»^(٥).

(١) «النبوت» لابن تيمية (٢/١٠٥٢).

(٢) «تهذيب الأسماء واللغات» للنووي (٢/٦٨).

(٣) انظر مقدمة «ميزان الاعتدال» (١/٢).

(٤) «مجلة المنار» (٢٦/٧٣).

(٥) «مجلة المنار» (٢٦/٧١٦).

ومع ذلك، فإن هؤلاء الثلاثة لم ينزوا كعباً ولا وهباً بشيء كما فعل رشيد! بل زكّوه بما يُعَصَّدُ تعديلَ جماهيرِ النقادِ له؛ فبعيدٌ جداً أن يخفى حالهما على جميعهم، عالمهم بما عند أهل الكتاب وجاهلهم، ثم يظهر في آخر الأزمان لـ (رشيد رضا) كذبه لوحده، بل زندقته!

وبهذا تسطّط تلك الدعاوي العريضة التي تحامل بها (رشيد رضا) على كعب الأخبار، دون أن يُقدّم بين يديها حججاً مقنعة كافية، لتبقى مكانة كعب في عدالته ووثاقته كما اتّفق عليها المُتقدّمون والمُتأخرون.

وأما عن موقف بعض الكتاب المعاصرين من (وهب بن منبه)^(١):

فأغلب الشُّبُه التي أثارها بعض المعاصرين حول وهب بن منبه هي نفسها التي أثارها (رشيد رضا) حول كعب الأخبار؛ فإنه لم يكن يذكر كعباً بسوء إلا وأتبعه ذكر وهب!

من ذلك قوله: «إنَّ عُمدتنا في جرح رواية وهب ما جاء به من الإسرائيليات التي نقطع ببطلانها، وهو آفتها، كروايات كعب فيها»^(٢)، وقوله: «... وَمَنْعَ هذه الروايات كعبُ الأخبار وَوَهْب بن منبه، اللذان بَثّا في المسلمين أكثر الإسرائيليات الخرافية»^(٣).

وقد استدللَّ (رشيد رضا) في تكذيبه وتغليظه للائمة في توثيقه بنفسِ الدعاوي الواهية التي ساقها في تكذيب كعب، إلا أنه زاد قوله فيه: «قد صَعَفَ عمر بن الفلاس، واغترَّ به الجمهور؛ لأنَّ جُلَّ روايته للإسرائيليات، ولم يكونوا يُدَقِّقون النَّظْرَ في نفيها تدقيقهم في نفي روايات أصول الدين وفروعه، وقلَّما كان أحدٌ من

(١) هو أبو عبد الله وهب بن منبه بن سبيح الصنعاني، أصله فارسي، من علماء التابعين، وثقه أحمد وأبو زرعة النسائي وغيرهم، ولد سنة ٣٤هـ في خلافة عثمان، قال جماعة من المؤرخين: مات سنة ١١٠هـ، انظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء» (٤/٥٤٤).

(٢) «مجلة المنار» (٢٦/٧١٦).

(٣) «مجلة المنار» (٣٣/٥٠٧).

رجال الجرح والتعديل يعرف شيئاً من كُتب أهل الكتاب ليصحَّ حكمه على الرواة عنها^(١).

وقد سبق الجواب عن شبهة الكذب في النقل عن صحف أهل الكتاب. وأما وهب: فمحلُّ توثيق كثيرٍ من أئمة الحديث^(٢)، لا أعلم أحداً تكلم فيه غير عمرو بن عليّ الفلاس (ت ٢٤٩هـ) وحده، وعلى كلامه غرض (رشيد رضا) بالتواجد!

متجاهلاً لرّد ثلّة من المُحقّقين على الفلاس كلامه في وهب، كابن حجر في قوله: «وهب بن منبه الصنعاني، من التابعين، وثقه الجمهور، وشدّ الفلاس فقال: كان ضعيفاً، وكان شبهته في ذلك، أنّه كان يُتهم بالقول بالقدّر، وصنّف فيه كتاباً، ثمّ صحّ أنّه رجع عنه»^(٣).

فضلاً عن غلط الفلاس في حكمه على وهب، فإنّ (رشيد رضا) قد رجّح تضعيف الفلاس بغير المناط الذي علّق عليه هذا الأخير حكمه من بدعة القدر! بل رماه رشيد بنقيض ذلك ممّا لم يسبق إليه، وهي بدعة الجبريّة^(٤).

وبغض النظر عن شدوذ الفلاس بهذا التّضعيف لوهب - كما قرّرناه -، فليس في كلامه - ولا غيره من الأئمة - رمي لوهب بالزندقة! أو الكذب عن أهل الكتاب! كما نراه في مُجازفات رشيد.

بل هذا ابن كثير - وقد وصفه رشيد بسعة اطلاع على ما في كُتب أهل الكتاب - قد زكاه صراحةً، ولم ينزهه بشيء^(٥).

(١) «مجلة المنار» (٧١٦/٢٦).

(٢) انظر توثيق بعض أئمة الجرح والتعديل له في «تهذيب الكمال» (١٤٢/٣١).

(٣) «فتح الباري» (٤٥٠/١).

(٤) انظر معتمد (رشيد رضا) في هذا التهمة والرد عليها في كتاب «آراء محمد رشيد رضا في قضايا السنة» (ص/٣٧٤-٣٧٧).

(٥) كما في كتابه «البداية والنهاية» (٥٨/١٣).

الفرع الثاني دفع دعوى أَنَّ بعضَ الصَّحَابَةِ والرُّوَاةِ خَلَطُوا الإِسْرَائِيلِيَّاتِ بِالسُّنَّةِ

فأَمَّا عبد الله بن عَبَّاسٍ رضي الله عنه :

فقد اتَّهم ابنُ عمِّ رسولِ الله ﷺ هذا زورًا على لسانِ (جولديهر) ومُقلِّديه^(١) بتصديقِ أهلِ الكتابِ مُطلقًا، واعتمادِ أقوالهم في التفسيرِ .

والمَعروفُ عن ابنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّهُ إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِ الْكِتَابِ، ففِي بَعْضِ الْأَخْبَارِ الَّتِي أُجِيزَتْ فِي الْقُرْآنِ وَفِي كُتُبِهِمْ شَيْءٌ مِنْ تَفْصِيلِهَا لَا غَيْرَ، وَفِي حَدُودِ ضَيْقَةٍ، وَيَتَّفَقُ ذَلِكَ مَعَ الْقُرْآنِ وَلَا رَفْضَهُ، عَلَى التَّفْصِيلِ الَّذِي مَرَّ سَلَفًا فِي مَوْقِفِ الصَّحَابَةِ مِنَ الإِسْرَائِيلِيَّاتِ عَمُومًا .

ولذلك نراه لَمَّا بلغه أَنَّ نَوْفًا الْبَكَّالِي -وهو مِنْ أَصْحَابِ كَعْبٍ- يَزْعُمُ أَنَّ مُوسَى صَاحِبَ الْخَضِرِ، غَيْرَ مُوسَى بْنِ عِمْرَانَ رضي الله عنه، قَالَ: «كَذَبَ عَدُوُّ اللَّهِ...!»^(٢) .

فلقد اشتهر عن ابنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه إنكاره على مَنْ يهتدي بما عند أهلِ الكتابِ، ممَّا لَعَلَّهُ قد رآه مِنْ كَثْرَةِ مَنْ يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ مِنَ الْعَوَامِّ، سَدًّا مِنْهُ لِهَذَا الْبَابِ

(١) انظر «مذاهب التفسير الإسلامي» لجولديهر (ص/٦٦) .

(٢) كما في البخاري (ك: العلم، باب: ما يستحب للعالم إذا سئل: أي الناس أعلم؟ فيكل العلم إلى الله،

برقم: ١٢٢)

الخطير عليهم، فكان يقول: «يا معشر المسلمين، كيف تسألون أهل الكتاب عن شيء، وكتابكم الذي أنزل الله على نبيكم ﷺ أحدث الأخبار بالله محضاً لم يشب؟! وقد حدثكم الله أن أهل الكتاب قد بدلوا من كتب الله وغيروا، فكتبوا بأيديهم الكتب، قالوا: هو من عند الله، ليشتروا بذلك ثمنًا قليلًا، أولًا ينهاكم ما جاءكم من العلم عن مسألتهم؟ فلا والله، ما رأينا رجلًا منهم يسألكم عن الذي أنزل عليكم»^(١).

يقول المعلمي: «هذا من قول ابن عباس، وقد علمنا أنه كان يسمع ممن أسلم من أهل الكتاب، وقد روي أنه سأل بعضهم، وأبو رية يسرف في هذا، حتى يرمي ابن عباس بأنه تلميذ لكعب! وبالتدبير يظهر مقصوده، ففي بقية عبارته: «.. لا والله ما رأينا رجلًا منهم يسألكم عن الذي أنزل إليكم»، دل هذا أن كلامه في أهل الكتاب الذين لم يسلموا، فأما الذين أسلموا، فعمل ابن عباس يقتضي أنه لا بأس للعالم المحقق مثله أن يسأل أحدهم»^(٢).

نعم؛ يجوز أن يروى عن ابن عباس رضي الله عنه أو غيره من الصحابة، شيء سمعه من أهل الكتاب فيه نكارة بيّنة، وليس في الرواية تصريحه باستنكاره له. كالقصة التي تُروى عنه في فتنة سليمان عليه السلام ﷺ وأن الشيطان تمثّل به، وأنّى نساءه في صورته وهنّ حيض .. إلى آخر الخبر الطويل^(٣)؛ فليس في هذا أمارّة على إقرار ابن عباس لهذا الخبر المنكر؛ لاحتمال أن يريد بهذه الرواية التشنيع عليهم، بسبب هذه الأخبار التي تُزري بالأنبياء ونحو ذلك، لكنّ بعض الرواة اقتصر على سرد القصة مجردة عن سياقها الذي ذكرها فيه ابن عباس.

(١) أخرجه البخاري (ك: التوحيد، باب قول الله تعالى: (كل يوم هو في شأن)، برقم: ٧٥٢٣).

(٢) «الأنوار الكاشفة» (ص/١٢٣).

(٣) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» نقلًا عن ابن كثير في «تفسيره» (٦٩/٧) وقال: «إسناده إلى ابن عباس قوي، ولكن الظاهر أنه إنما تلقاه ابن عباس. إن صح عنه. من أهل الكتاب، وفيهم طائفة لا يعتقدون نبوة سليمان عليه السلام. فالظاهر أنهم يكذبون عليه».

ثُمَّ لَا بُدَّ مِنْ مُرَاعَاةِ كَثْرَةِ الْوَضْعِ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، وَمَا وَهَبِي إِسْنَادَهُ إِلَيْهِ، فَمَا صَحَّ عَنْهُ فِي التَّفْسِيرِ قَلِيلٌ بَجَنْبِ رُكَّامِ الْمَرْوِيَّاتِ الَّتِي أُلْصِقَتْ بِهِ، وَقَدْ أَطْلِقَ عَلَى بَعْضِ أَسَانِيدِهَا بـ «سِلْسِلَةُ الْكُذِبِ»!^(١)

وَأَمَّا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رضي الله عنه:

فَقَدْ سَبَقَ أَنْ ذَكَرْنَا أَتْهَامَ بَشْرِ الْمَرْيَسِيِّ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه بِرَوَايَةٍ مَا نَالَهُ مِنْ صُحُفِ أَهْلِ الْكِتَابِ فِي زَايِلَتَيْنِ يَوْمَ الْيَرْمُوكِ، عَلَى أَنَّهَا مِنْ حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَنَّهُ مِنْ أَوَائِلِ مَنْ تَفَوَّهَ بِهِذِهِ الْكَبِيرَةِ مِنْ دَعْوَى خَلَطَ بَعْضُ الصَّحَابَةِ لِلْإِسْرَائِيلِيَّاتِ بِالسُّنَّةِ.

وَقَدْ سَارَ عَلَى دَرْبِ هَذَا الْجَهْمِيِّ فِي الْإِفْتِرَاءِ فَنَامٌ مِنْ أَعْدَاءِ السُّنَنِ وَحَمَلَتْهَا فِي هَذَا الْعَصْرِ، فَأَحْيَا مِنْهَجَهُ الْمُشَكِّكُ فِي حُجَّةِ الْحَدِيثِ، بِإِعَادَةِ نَفْسِ الشُّبُهَةِ الْقَدِيمَةِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِرَوَايَةِ بَعْضِ الصَّحَابَةِ لِمَا أَخَذُوهُ مِنْ أَخْبَارِ أَهْلِ كِتَابٍ سَمَاعًا، أَوْ بِوَاسِطَةِ كُتُبِهِمْ.

فَهَذَا (أَبُو رِيَّةٍ) يَكْذِبُ نَفْسَ كِذْبَةِ الْمَرْيَسِيِّ فِي نَسْبَةِ تَحْدِيثِ ابْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه بِمَا فِي الزَّائِلَتَيْنِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ! وَهُوَ مِنْ عَجِيبِ الْمُؤَافَقَاتِ الْمُتَبَيَّنَةِ عَنْ تَشَابُهِ الْقُلُوبِ! فَإِنَّهُ قَالَ عَنْهُ ﷺ: «كَانَ قَدْ أَصَابَ زَايِلَتَيْنِ مِنْ كُتُبِ أَهْلِ الْكِتَابِ، وَكَانَ يَرَوِيهَا لِلنَّاسِ (عَنِ النَّبِيِّ)! فَتَجَنَّبَ الْأَخْذَ عَنْهُ كَثِيرٌ مِنْ أَئِمَّةِ التَّابِعِينَ، وَكَانَ يُقَالُ لَهُ: لَا تُحَدِّثْنَا عَنِ الزَّائِلَتَيْنِ»^(٢).

(١) نَبِهَ عَلَيْهِ السِّيَوطِيُّ فِي «الْإِتْقَانِ» (٤/٢٣٩).

(٢) كَذَا فِي الطَّبَعَةِ الْأُولَى لِكِتَابِهِ «أَضْوَاءُ عَلَى السَّنَةِ الْمُحَمَّدِيَّةِ» (ص/١٦٢، هَامِش ٣)، طَبَعَ دَارُ التَّالِيفِ بِبَغْدَادِ، سَنَةِ ١٣٧٧هـ-١٩٥٨م، وَعَلَى هَذِهِ الْعِبَارَةِ فِي هَذِهِ الطَّبَعَةِ كَانَ رَدُّ مُصْطَفَى السَّبَّاحِيِّ فِي كِتَابِهِ «السُّنَّةُ وَمَكَانَتُهَا فِي التَّشْرِيعِ» (ص/٣٦٣).

لَكِنِ النُّسخَةُ الَّتِي عِنْدِي مِنَ الْكِتَابِ. وَهِيَ طَبَعَتُهُ السَّادِسَةُ فِي دَارِ الْمَعَارِفِ. قَدْ حُذِفَتْ مِنْهَا عِبَارَةُ «عَنِ النَّبِيِّ»! وَابْتَدِلَتْ فِيهِ صِيَاقَةُ الْكَلَامِ إِلَى قَوْلِهِ (ص/١٣٧): «... وَقَدْ جَاءَتْ الْأَخْبَارُ بِأَنَّ الثَّانِي - وَهُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ - أَصَابَ يَوْمَ الْيَرْمُوكِ زَايِلَتَيْنِ مِنْ عُلُومِ أَهْلِ الْكِتَابِ، فَكَانَ يَحْدِّثُ مِنْهُمَا...».

فَالظَّاهِرُ أَنَّ هَذِهِ الْكِذْبَةَ حُذِفَتْ فِي الطَّبَعَاتِ اللاحقة للكتاب بَعْدَ أَنْ افْتُضِحَ أَمْرُ (أَبُو رِيَّةٍ) فِيهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ثُمَّ لَمْ يَكْتَفِ هُوَ بِهَذَا الْبَهْتَانِ، حَتَّى نَسَبَهُ إِلَى ابْنِ حَجَرٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِي»!
وابن حجرٍ بَرِيءٌ مِنْ هَذَا الْإِفْكَ، وَكُتَابُهُ خَالٍ مِنْ عِبَارَةٍ: «عَنِ النَّبِيِّ»، إِنَّمَا زَادَهَا
(أَبُو رِيَّةَ) مِنْ كَيْسٍ هَوَاهُ! وَقَدْ تَبِعَهُ فِيهَا مُكَبِّأٌ عَلَى وَجْهِهِ (صَالِحٌ أَبُو بَكْرٍ)، دُونَ
تَبْصُرٍ أَوْ تَثْبُتٍ مِنَ الْمَرَاJِعِ، فَانْتَسَخَ هَذِهِ الرُّوَايَةُ الْمُحَرَّفَةُ عَنْ (أَبُو رِيَّةَ)، مُؤَكَّدًا
أَنَّهَا حَقِيقَةٌ تَارِيخِيَّةٌ ثَبَّتَ تَلْبِيسَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ﷺ عَلَى النَّاسِ^(١)؛ وَلَا حَوْلَ
وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ!

وَقِصَّةُ إصَابَةِ ابْنِ عَمْرٍو ﷺ لِلرَّامِلَتَيْنِ مِنْ كُتُبِ أَهْلِ الْكِتَابِ لَهَا أَصْلٌ
صَحِيحٌ، بِخِلَافٍ مِنْ اسْتَبْعَدَ وَقَوَعَهَا مِنْ بَعْضِ مُشَايخِنَا مِنْ أَهْلِ التَّفْسِيرِ^(٢)، فَقَدْ
أَثْبَتَ ذَلِكَ لَهُ ﷺ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ^(٣)، وَلَعَلَّ امْتِلَافًا مَا وَرَدَ فِي ذَلِكَ:

(١) «الأضواء القرآنية في اكتساح الأحاديث الإسرائيلية» (ص/٥٨).

(٢) استبعد أستاذنا مساعد الطُّيَّار في شرحه لـ «مقدمة ابن تيمية في أصول التفسير» (ص/١٦٧) القول بإصابة
عبد الله بن عمرو للرَّامِلَتَيْنِ باحتمالين:

الأول: أنه كان يعرف الرُّسْمَ الَّذِي كُتِبَ بِهِ هَذِهِ الْكُتُبُ، وَقَدْ اسْتَبْعَدَ هَذَا الْإِحْتِمَالَ جَدًّا، مَعْتَمِدًا عَلَى
تَضْعِيفِ الذَّهَبِيِّ لَمَّا جَاءَ فِي «مُسْنَدِ أَحْمَدَ»: مِنْ رُؤْيَا رَأَاهَا ابْنُ عَمْرٍو فَشَرَّهَا لَهُ النَّبِيُّ ﷺ بِأَنَّهُ سَبَقُوا
الْكِتَابَيْنِ: التَّوْرَةَ وَالْفُرْقَانَ، لِضَعْفِ ابْنِ لَهْيَعَةَ، وَكَذَا لِنَكَارَةِ مَتْنِهَا، حَيْثُ لَا يَشْرَعُ لِأَحَدٍ قِرَاءَةُ التَّوْرَةِ
بَعْدَ نَزُولِ الْقُرْآنِ، انْظُرْ «سِيرَ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ» (٨٦/٣).

الثاني: أنها إِنْ كَانَتْ تُترجم له، فَمَنْ ذَا الَّذِي كَانَ يُترجم له؟

لَكِنْ قَدْ أَخْرَجَ ابْنُ سَعْدٍ فِي «الطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى» (٢٦٦/٤) بِإِسْنَادٍ قَوِيٍّ لَا يَنْزِلُ عَنْ مَرْتَبَةِ الْحَسَنِ، عَنْ
شَرِيكِ بْنِ خَلِيفَةَ قَالَ: «رَأَيْتُ عَبْدِ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو يَقْرَأُ بِالسَّرِيَانِيَّةِ».

وَقَدْ بَيَّنَّ د. رَمِزِي نَعْنَاعَةُ فِي كِتَابِهِ «الْإِسْرَائِيلِيَّاتُ وَأَثَرُهَا فِي كُتُبِ التَّفْسِيرِ» (ص/١٤٦) الظُّرُوفَ الزَّمَانِيَّةَ
وَالْمَكَائِيَّةَ وَالْمَحْفَظَاتِ الْمَعْرِفِيَّةَ الَّتِي أَعَانَتْ عَبْدِ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو ﷺ عَلَى تَعَلُّمِ هَذِهِ اللُّغَةِ.

أَمَّا عَنْ تَضْعِيفِ الذَّهَبِيِّ لِحَدِيثِ «الْمُسْنَدِ» لِضَعْفِ ابْنِ لَهْيَعَةَ: فَالَّذِي رَوَى عَنْ ابْنِ لَهْيَعَةَ هَذَا الْحَدِيثَ هُوَ
قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، وَأَحَادِيثُهُ عَنْ ابْنِ لَهْيَعَةَ صِحَاحٌ كَمَا ذَكَرَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، انْظُرْ «تَهْذِيبَ الْكَمَالِ»
(٤٩٤/١٥).

أَمَّا نَكَارَةُ مَتْنِهِ: فَإِنَّ النُّظَرَ فِي التَّوْرَةِ وَنَحْوِهَا لِلْإِعْتِبَارِ وَنُظَاطِرَةِ الْيَهُودِ لَا بِأَسْرِ بِهَا لِلزُّجَلِ الْعَالَمِ قَلِيلًا،
كَمَا أَقْرَبَهُ الذَّهَبِيُّ نَفْسَهُ فِي نَفْسِ مَوْطِنِ تَضْعِيفِهِ لِلْحَدِيثِ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو مِنْ أَوْلَئِكَ، وَالْإِذْنُ التَّبَوُّيُّ
فِي التَّحْلِيلِ عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ سَابِقٌ عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بِرَوَايَتِهِ، عَلَى التَّفْصِيلِ الَّذِي مَرَّ.

(٣) مِنْهُمْ ابْنُ تَيْمِيَّةَ فِي «مَقْدَمَتِهِ فِي أَصُولِ التَّفْسِيرِ» (ص/٤٢)، وَابْنُ كَثِيرٍ فِي عِدَّةِ مَوَاضِعٍ مِنْ «تَفْسِيرِهِ» مِنْهَا
مَقْدَمَتُهُ (٨/١)، وَابْنُ حَجَرٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (٢٠٧/١)، وَهُوَ الظَّاهِرُ مِنْ كَلَامِ الذَّهَبِيِّ فِي «تَذَكُّرَةِ
الْحِفَاطِ» (ص/٣٥).

ما أخرجه الخليلي بإسناد صحيح، رجاله ثقات إلى عامر الشعبي أنه قال: «لقيتُ عبدَ الله بن عمرو بن العاص بمكة، فقلتُ: حَدَّثني ما سمعتُ من رسول الله ﷺ، ولا تحدَّثني عن السَّقَطين»^(١)..»^(٢).

على أن هذا لا يعني لزماً كثرة تحديث عبد الله بن عمرو ﷺ منها! فهذه الأخبار الإسرائيلية التي رواها بين أيدينا، قليلة جداً؛ ولأن حَدَّث بها فقد مَيَّزها عمَّا يرويه عن النبي ﷺ ولا بُدَّ.

يقول الدَّارمي في معرضِ رَدِّه على المُرِّيسي: «ويَحْك أَيُّهَا المُعارض! إن كان عبد الله بن عمرو أصاب الزَّاملتين من حديث أهل الكتاب يومَ اليرموك، فقد كان مع ذلك أَمِينًا عند الأُمَّة على حديث النبي ﷺ، أن لا يجعل ما وَجَد في الزَّاملتين عن رسول الله ﷺ، ولكن كان يَحكي عن الزَّاملتين ما وَجَد فيهما، وعن النبي ﷺ ما سَمِع منه، لا يُحيل ذاك على هذا، ولا هذا على ذاك، كما تَأَوَّلَت عليه بجَهْلِكَ، والله سائلُكَ عنه»^(٣).

وأما ما ذكره ابن حجرٍ في معرضِ سَرِّده لأسبابِ قِلَّةِ مرويات عبد الله بن عمرو مقارنةً بأبي هريرة ؓ، مع إقرارِ الأخير أن الأول أكثرُ حديثًا منه، قائلاً: «إنَّ عبد الله كان قد ظَفَرَ في الشَّام بِحَمَلٍ جَمَلٍ مِنْ كُتُبِ أَهْلِ الْكِتَابِ، فَكَانَ يَنْظُرُ فِيهَا وَيُحَدِّثُ مِنْهَا، فَتَجَنَّبَ الْأَخَذَ عَنْهُ لِذَلِكَ كَثِيرٌ مِنْ أَئِمَّةِ التَّابِعِينَ، وَالله أعلم»^(٤).

فلأنَّ هذه الجملة الأخيرة له ممَّا قد عَوَّلَ عليها بعض المُعارضين المُعاصرين ك(أبو رِيَّة) لإثباتِ شِناعةٍ ما وَقَعَ فيه بعض الصَّحابة الكرام من التَّحديثِ عن أهلِ الكتاب، وأنَّ مروياتَ مَنْ فَعَلَ ذلك منهم مَدعاةٌ لِلتَّركِ، مُوقِعةٌ في الخُلطِ.

(١) الشُّفَط: كَالْفَنَّةِ يُعْنَى فِيهِ الطَّيِّبُ وَمَا أَشْبَهَهُ مِنْ أَدَوَاتِ النِّسَاءِ، انظر «فاج المروس» (١٩/٣٥٠).

(٢) أخرجه في كتابه «الإرشاد» (٢/٥٣٣ برقم: ١٦٦).

(٣) «نقض عثمان بن سعيد على المُرِّيسي الجهمي العنيد» (ص/٣٦٧-٣٦٨).

(٤) «فتح الباري» (١/٢٠٧).

والجواب عليهم في ذلك: أَنَّ مقالة ابن حجر لا أراها إِلَّا مُجَرَّد تخمين، لم أعثر لها على دليل تاريخي يُسندُه وَيُقَوِّيه! ولو كان صحيحًا ما نَسَبَه لأولئك التابعين، لتَرَكُوا الأَخْذَ عن أبي هريرة رضي الله عنه أيضًا كونه معروفًا بالرواية عن بعض أهل الكتاب مثل ابن عمرو!

بل من التابعين الآخذين عنه مَنْ كان يخلط بين حديثه المرفوع إلى النبي ﷺ وبين حديثه عن كعب الأحمار! وهي مفسدة لا يُعلم وقوعها عن الآخذين عن عبد الله بن عمرو! فكان أبو هريرة على هذا المنطقِ أَوْلَى بالاجتناب من عبد الله بن عمرو!

ثمَّ إِنَّ ابْنَ حَجَرٍ نَفَسَه قَدْ ذَكَرَ في ترجمة عبد الله بن عمرو في «التهذيب» أربعين راويًا مِمَّنْ أخذوا عنه، فيهم جمهرة من كبار التابعين، بل فيهم صحابة! كأنس بن مالك، وعبد الله بن عمر، وأبو أمامة بن سهل، وغيرهم^(١)؛ فلم نسمع أَنَّ أحداً منهم زهد في السماع منه، لأنَّه يروي شيئًا من الإسرائيليات.

بل على خلاف ذلك، كان أحدهم - من حرصه على السماع من ابن عمرو رضي الله عنه - إذا أتاه ولم يشأ أن يسمع ما عنده من علوم أهل الكتاب، طلب الاقتصار على تسميعه إياه مروياته عن رسول الله ﷺ، قصد التَّعَجُّل في أخذ ما أمكنه من السنة بحكم سفره وقصر إقامته ونحو ذلك من الأعذار؛ ومثاله ما مرَّ قريبًا من قصَّة لقاء الشعبي به، والله تعالى أعلم.

وأما أبو هريرة الدوسي رضي الله عنه:

فلأنَّه حافظ الإسلام، وأكثر مَنْ روى الحديث عن النبي ﷺ من الصحابة، لم يَلْ أَحَدٌ من الصحابة ما ناله من الطعن والتشكيك في روايته للحديث، بل لم يُؤْلَف في غيره ما أُلِف فيه كثرة في الخط من قدره في حفظ السنة والتُّهمة باختلاق الأخبار.

(١) انظر «تهذيب التهذيب» (٥/٣٣٧).

ترى شواهد هذه الغارة عليه في ما سَوَّده فيه بعض المُعاصرين بِسَنَتِي
تَوَجُّهاتهم الفكرية والعقدية، أشهرها كتاب «أبو هريرة» لعبد الحسين شرف
الموسوي، و«شيخ المضيرة أبو هريرة» لمحمود أبو رية، وأكثر مَنْ جاء بعدهما
إنما هو مُستقي مِنْ عَفْنِهما، كمصطفى بوهندي في كتابه «أكثر أبو هريرة».

فكان مِنْ أخطر ما اتَّهم به مِنْ قِبَل أعدائه: وضمُّه بأنَّه أَذُنٌ لكعبِ الأخبار،
تلميذٌ ساذجٌ له! و«أنَّ هذا الحَبْرَ الذَّاهيةَ قد طَوَّى أبا هريرة تحت جناحه، حتَّى
جَعَلَهُ يُرَدِّدُ كلامَ هذا الكاهنِ بالنَّصِّ، ويجعله حديثًا مرفوعًا إلى النَّبيِّ ﷺ»^(١)
والرَّدُّ على هذا الافتراء أن يُقال:

لو وَقَعَ شيءٌ مِنْ هذا المُنكر مِنْ أبي هريرة - كما ادَّعاه (أبو رية) - لما
سَكَتَ عنه الصَّحابة، ولأنكروا عليه جريمته بِحقِّ الدِّينِ والسُّنة؛ هذا ابتداءً.

وأبو هريرة ﷺ هو كغيره مِنَ الصَّحابة مِمَّنْ سَمِعَ مِنْ كعبٍ، «لم يكونوا
تلامذةً له، بل رَوَوْا عنه أشياء مُحتملةً حَكَّوها عنه، وسألوه سَوَالَ خبيرٍ ناقدٍ»^(٢)
- وهذا الفعلُ على هذا الوجهُ مَأذُونٌ به على لسانِ السُّنة، كما أسلفنا تقريره -
لا سَوَالَ المُصدِّقِ مُطلقًا، فضلًا عن أن يَعْرِضُوا عليه كلامَ رسولِ الله ﷺ
لِيُصَدِّقَهُ! كما يدَّعيه (بوهندي) على أبي هريرة ﷺ افتراءً^(٣).

وفي دفعِ هذه الفِرْيَةِ عن أبي هريرة ﷺ يقول المعلمي:
«هذه مَكيدةٌ مهولةٌ، يُكاد بها الإسلامُ والسُّنة، اخترعها بعضُ المُستشرقين
فيما أَرى، ومَسَّتْ على بعضِ الأكابر، وتبَّناها أبو رية، وارتكَبَ لترويجِها ما
ارتكَبَ كما ستعلمُه؛ وهذا الَّذي قاله هنا رَجْمٌ بالغيب، وَظَنٌّ للباطل، وَحَظٌّ لقومٍ
فَتَحُوا العالَمَ ودَبَّرُوا الدُّنْيَا أَحْكَمَ تدبيرٍ: إلى أسفلِ درجاتِ التَّغْفِيلِ.

كأنَّهم ﷺ لم يعرفوا النَّبيَّ ﷺ ودينَه وسُنَّتَه وهديَه، فقبلوا ما يَفْتَرِيه عليه
وعلى دينِه إنسانٌ لم يعرفه، وقد ذَكَرَ أبو رية في مواضعٍ حالَ الصَّحابة في تَوَقُّفِ

(١) «أضواء على السنة المحمدية» (ص/ ١٨٠).

(٢) «أبو هريرة راوية الإسلام» لعبد الستار الشيخ (ص/ ٦٢٤).

(٣) «أكثر أبو هريرة» (ص/ ٦٧).

بعضهم عمّا يُخبره أخوه الَّذِي يَتَيَقَّنُ صدقَه، وإيمانه، وطولُ صُحبته للنَّبِيِّ ﷺ، فهل تَرَاهُم مع هذا يَتَهَالِكُونَ عَلَى رَجُلٍ كَانَ يَهُودِيًّا فَأَسْلَمَ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ بِسِنِينَ، فيَقْبَلُونَ مِنْهُ مَا يُخْبِرُهُمْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِمَّا يُفْسِدُ دِينَهُ؟^(١).

فَالَّذِي عَلَى (أَبُو رِيَّةَ) وَمَنْ تَبِعَهُ أَنْ يُبْتَوَا أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ ؓ جَعَلَ قَوْلًا سَمِعَهُ مِنْ كَعْبٍ حَدِيثًا مَرْفُوعًا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَلَمْ يُمَيِّزْ بَيْنَهُمَا، وَأَمَّا التَّشْنِيعُ بِغَيْرِ حُجَّةٍ، فَلَا يَعْجُزُ عَنْهُ أَحَدٌ، وَهُوَ مِنَ الْإِرْجَافِ الَّذِي لَا يَسْمَحُ بِهِ مِنْهَجُ نَاقِذٍ، وَلَا عَقْلٍ حَصِيفٍ.

وَمَا نَرَاهُ مِنْ طَعْنٍ (ابْنِ قُرْنَسٍ)^(٢) وَ(مُصْطَفَى بُوَهْنَدِي)^(٣) فِي مَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَغَيْرُهُ، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ ؓ مَرْفُوعًا: «خَيْرُ يَوْمٍ طَلَعَتْ فِيهِ الشَّمْسُ يَوْمُ الْجُمُعَةِ، فِيهِ خُلِقَ آدَمُ، وَفِيهِ أَدْخِلَ الْجَنَّةَ ..»^(٤) إِلَى آخِرِ الْحَدِيثِ، حَيْثُ جَعَلَاهُ مِنَ الْإِسْرَائِيلِيَّاتِ، اعْتِمَادًا مِنْ (بُوَهْنَدِي) عَلَى رِوَايَةٍ فِي «مُسْنَدِ أَحْمَدَ» (بَرْقَم: ٢٣٧٩١)، تَوَهُّمٌ أَنَّهَا كَشَفَتْ أَنَّ قَوْلَهُ: «فِيهِ خُلِقَ آدَمُ ..» إِلَى آخِرِهِ، هُوَ مِنْ قَوْلِ كَعْبٍ وَلَيْسَ حَدِيثًا مَرْفُوعًا، وَأَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ ؓ إِنَّمَا خَلَطَ قَوْلًا لَكَعْبٍ بِحَدِيثِ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

فَجَوَابُ ذَلِكَ فِي: أَنَّ الَّذِي يَجْهَلُهُ (بُوَهْنَدِي) كَوْنُ هَذِهِ الرِّوَايَةِ الَّتِي احْتَجَّ بِهَا فِي «الْمُسْنَدِ» لَا يَسُوغُ الْإِحْتِجَاجُ بِهَا أَصْلًا! حَيْثُ جَاءَتْ مِنْ رِوَايَةِ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، فَقَدْ تَكَلَّمَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدِ الْقَطَّانِ فِي رِوَايَتِهِ عَنْ قَيْسِ بْنِ سَعْدٍ بِخَاصَّةٍ^(٥) وَضَعَفَ فِيهِ، وَعَنْهُ رَوَى حَمَّادُ هَذَا الْحَدِيثِ الَّذِي فِي «الْمُسْنَدِ»! فَضْلًا عَنْ أَنَّهُ قَدْ خَالَفَ فِيهَا غَيْرُهُ مِنَ الثَّقَاتِ الْأَثْبَاتِ فِي رَفْعِهِمْ لِهَذِهِ الْخِصَالِ لِلْجُمُعَةِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ لَا إِلَى كَعْبٍ.

(١) «الأنوار الكاشفة» (ص/١٠٥).

(٢) «الحديث والقرآن» لابن قُرْنَسٍ (ص/٤٤٩).

(٣) «أكثر أبو هريرة» (ص/٧٥-٧٩).

(٤) أخرجه مسلم (ك: الصلاة، باب: فضل يوم الجمعة، برقم: ٨٥٤).

(٥) انظر «تهذيب التهذيب» لابن حجر (١٤/٣).

والَّذِي أَرَاهُ يُشَكِّلُ حَقِيقَةً عَلَى حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ الْمَرْفُوعِ، رَوَايَةً أُخْرَى غَيْرَ تِلْكَ الَّتِي اغْتَرَبَهَا (بوهندي)، وَأَنَا أَفِيدُهُ بِهَا! وَهِيَ:

مَا رَوَاهُ الْأَوْزَاعِيُّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: «خَيْرُ يَوْمٍ طَلَعَتْ فِيهِ الشَّمْسُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فِيهِ خُلِقَ آدَمُ، وَفِيهِ أُسْكِنَ الْجَنَّةَ، وَفِيهِ أُخْرِجَ مِنْهَا، وَفِيهِ تَقُومُ السَّاعَةُ، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: أَشَيْءٌ سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم؟ قَالَ: بَلْ شَيْءٌ حَدَّثَنَاهُ كَعْبٌ»^(١).

فَفِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ يَنْسَبُ أَبُو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه الْحَدِيثُ إِلَى كَعْبٍ، بِخِلَافِ مَا فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» وَغَيْرِهِ فِي نِسْبَتِهِ إِيَّاهُ إِلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، وَكِلَاهُمَا مِنْ طَرِيقِ أَبِي سَلَمَةَ عَنْهُ!

غَيْرَ أَنَّ رَوَايَةَ ابْنِ خُزَيْمَةَ هَذِهِ خَالَفَ فِيهَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ ثِقَتَانِ^(٢): مُحَمَّدٌ بْنُ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيُّ^(٣)، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو^(٤)، حَيْثُ رَوَاهُ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بِالرَّفْعِ، يَعْضُدُ هَذَا مُتَابَعَةَ الْأَعْرَجِ لِأَبِي سَلَمَةَ نَفْسِهِ فِي رَفْعِهِ إِيَّاهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ^(٥)؛ فَهَذَا الْأَصُوبُ مِنْ حَيْثُ الصَّنْعَةُ الْحَدِيثِيَّةُ.

(١) أَخْرَجَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «صَحِيحِهِ» (ك: الْجُمُعَةُ، بَاب: ذَكَرَ الْخَبَرَ الْمُتَقَصِّلَ لِلْفِعْلَةِ الْمُخْتَصَرَةِ الَّتِي ذَكَرْتَهَا... إلخ، بِرَقْم: ١٧٢٩).

(٢) عَلَى أَنَّ ابْنَ أَبِي كَثِيرٍ هَذَا قَدْ جَاءَتْ رَوَايَةُ الْحُسَيْنِ الْمَعْلَمِ عَنْهُ فِي «السَّنَنِ الْكَبِيرِ» لِلْبَيْهَقِيِّ (بِرَقْم: ٦٠٠٣) بِوَقْفِ الْحَدِيثِ عَلَى أَبِي هُرَيْرَةَ، دُونَ ذِكْرِ لِسْوَالِ أَبِي سَلَمَةَ فِي آخِرِهِ كَمَا فِي رَوَايَةِ الْأَوْزَاعِيِّ، فَلَا تُشَكِّلُ حَيْثُنَا عَلَى الرِّوَايَةِ الْمَرْفُوعَةِ، بِحَيْثُ يُقَالُ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ كَانَ يَذْكُرُ الْمَتْنَ أحيانًا دُونَ رَفْعِهِ اخْتِصَارًا. غَيْرَ أَنَّ الْحُسَيْنَ أَفْلَ دَرَجَةٍ مِنَ الْأَوْزَاعِيِّ فِي الضَّبْطِ وَالثَّبُتِ، فَرُبَّمَا وَهَمَ كَمَا فِي «التَّقْرِيبِ»، فَتَقَدَّمَ رَوَايَةُ الْآخِرِ عَنْ يَحْيَى عَلَيْهِ مِنَ حَيْثُ التَّرْجِيحُ الْإِسْنَادِي، وَإِنْ كَانَتْ رَوَايَةُ الْحُسَيْنِ أَوْفَقَ مَعَ الرِّوَايَاتِ الْمَرْفُوعَةِ الْآخَرَى.

(٣) عِنْدَ مَالِكٍ فِي «الْمَوْطَأِ» (ك: الْجُمُعَةُ، بَابُ مَا جَاءَ فِي السَّاعَةِ الَّتِي فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ، بِرَقْم: ١٦)، وَعَنْهُ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (ك: الصَّلَاةُ، بَاب: فَضْلُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَلَيْلَةِ الْجُمُعَةِ، بِرَقْم: ١٠٤٦)، وَابْنُ مَسْلُومٍ (ك: الْجُمُعَةُ، بَابُ فِي السَّاعَةِ الَّتِي تَرَجَّى فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ، بِرَقْم: ٤٩١)، وَأَحْمَدُ فِي «مُسْنَدِهِ» (بِرَقْم: ١٠٣٠٣).

(٤) عِنْدَ أَحْمَدَ فِي «مُسْنَدِهِ» (بِرَقْم: ١٠٥٤٥)، وَأَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ فِي «مُسْنَدِهِ» (بِرَقْم: ٢٨٤٣) وَغَيْرُهُمَا.

(٥) كَمَا فِي مُسْلِمٍ (ك: الصَّلَاةُ، بَاب: فَضْلُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ، بِرَقْم: ٨٥٤) وَغَيْرِهِ.

وَلَمْ أَعْتَبِرْ مُتَابَعَةَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ فَرْوُخٍ لِأَبِي سَلَمَةَ فِي رَفْعِهِ مُتَابَعَةً ثَانِيَةً، وَهِيَ فِي «مُسْنَدِ» أَحْمَدَ =

فَيَبِينُ بِمَا تَقَدَّمَ:

أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه كَانَ يُعْمِزُ بَيْنَ مَا سَمِعَهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَبَيْنَ مَرْوِيَّاتِ كَعْبٍ ^(١)؛ وَإِنَّمَا كَانَ يَحْصُلُ أحيانًا الْخَلْطُ مِنْ بَعْضِ الرُّوَاةِ عَنْهُ، لَا مِنْهُ هُوَ ﷺ، فَيَجْعَلُونَ مَا رَوَاهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ قَوْلِ كَعْبٍ، وَمَا رَوَاهُ عَنْ كَعْبٍ مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ.

فَعَنْ بَسْرِ بْنِ سَعِيدٍ قَالَ: «اتَّقُوا اللَّهَ، وَتَحَقَّقُوا مِنَ الْحَدِيثِ، فَوَاللَّهِ لَقَدْ رَأَيْنَا نَجَالِسَ أَبَا هُرَيْرَةَ، فَيُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَيُحَدِّثُنَا عَنْ كَعْبِ الْأَحْبَارِ، ثُمَّ يَقُومُ، فَاسْمَعُ بَعْضُ مَنْ كَانَ مَعَنَا يَجْعَلُ حَدِيثَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَنْ كَعْبٍ، وَحَدِيثَ كَعْبٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ!» ^(٢).

فَهَا هُوَ ذَا أَبُو هُرَيْرَةَ يُبَيِّنُ وَيُعْمِزُ لَهُمْ بَيْنَ حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَخْبَارِ كَعْبٍ! إِنَّمَا يَقَعُ مِنْ بَعْضِ السَّامِعِينَ -لَا كُلِّهِمْ- أَنْ يَخْلِطَ بَيْنَهُمَا، «فَلَا ذَنْبَ

= (برقم: ١٠٩٧٠) وابن خزيمة في «صحيحه» (برقم: ١٧٢٩)، لضعف السند إلى ابن فروخ، آفته محمد بن مصعب القرطاسي، وهو كثير الغلط كما في «التقريب».

ولم أعلمه في المقابل يكون يحيى بن أبي كثير مدلس قد عنعنه في رواية ابن خزيمة، كما نحى إليه الألباني في تعليقه على «صحيح ابن خزيمة» ط: الأعظمي (١١٥/٣)، حيث صرح يحيى بالتحديث عند أبي زرعة الدمشقي في «الفوائد المعلقة» (ص/٢٦٥)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (برقم: ٦٠٠٣).

أما من رأى أن رواية يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة في كونه من مقول كعب هي صحيحة أيضا، وجمع بينها وبين كونه مرفوعا إلى النبي ﷺ بأن أبا هريرة سمعه أولا من كعب، ثم سمعه بعد ذلك من أحد الصحابة عن النبي ﷺ، فصار يرفعه بعد دون ذكر الصحابي، وهو ما ذهب إليه الباحث (مناف مريان) في أطروحته للماجستير «دعوى اشتغال الصحيحين على إسرائيليات» (ص/٧٧-٧٨): فأراه جمعا متكلفا! وليس في حديث زيارة أبي هريرة لكعب الأخبار وتحديثه إياه بهذا الحديث -كما في «الموطأ» (ك: الجمعة، باب ما جاء في الساعة التي في يوم الجمعة، برقم: ١٦)- ما يشعر بكونه قد سمعه من كعب قبل زيارته تلك، وأنه في زيارته الثانية نبه كعبا على أن النبي ﷺ قال مثل ما كان قد سمعه منه بنفس حروفه! هذا بعيد جدا، والله أعلم.

(١) قد سرد ابن حجر لذلك أمثلة كثيرة في كتابه «نزهة السامعين في رواية الصحابة عن التابعين» (ص/٨٦).

(٢) «التمييز» لمسلم (ص/١٧٥).

لأبي هريرة في هذا، ولم يَزَلْ أهلُ العلمِ يذكر أحدهم في مجلسه شيئاً من الحديث، ويذكر عنه مَفْصُولاً عنه ما هو من كلام بعض أهل العلم أو غيرهم، وما هو من كلام نفسه^(١)؛ لكن أصحابَ الحُفَاطِ المتَّقِظِينَ يُمَيِّزُونَ بينها، كما هو شأنُ تلميذه يسر بن سعيد صاحبِ الحكاية.

(١) «الأنوار الكاشفة» للمعلمي (ص/١٦٣).

الفرع الثالث

التَّصَوُّرُ الخاطِئُ لِكَيْفِيَّةِ الرَّوَايَةِ

مَنْشَأُ الأحكامِ المَغلُوطَةِ في هذا البابِ

يَرْجِعُ السَّبَبُ في مثلِ هذه الأحكامِ المُتَعَسِّفَةِ في حَقِّ رِوَاةِ الحديثِ مِنْ قِبَلِ بعضِ النَّاقِدِينَ المُعَاَصِرِينَ: إِلَى عَدَمِ تَصَوُّرِهِمْ لِأَصُولِ الرَّوَايَةِ عَلَى حَقِيقَتِهَا وَكَيْفِيَّتِهَا عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ؛ فَإِنَّ النَّقَادَ لَا يَقْبَلُونَ الحديثَ مِمَّنْ رَوَاهُ أَيُّ كَانَ لِمُجَرَّدِ عَدَالَتِهِ عِنْدَهُمْ، بَلْ يَشْتَرِطُونَ مَعَ ذَلِكَ بَاقِيَ شُرُوطِ الحديثِ الصَّحِيحِ، مِنْ لِقَاءِ الرَّاوِي لِمَنْ رَوَى عَنْهُ، وَاعْتِبَارِ الانْقِطَاعِ بَيْنَهُمَا نَاقِضًا مِنْ نَوَاقِضِ صِحَّةِ الرَّوَايَةِ، مَعَ ضَبْطِ الرَّاوِي، وَتَمْيِيزِهِ لِمَا رَوَاهُ عَنْ شَيْوِخِهِ بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ؛ فَلَيْسَ الْأَمْرُ مُشْرَعًا لِكُلِّ مَنْ أَرَادَ أَنْ يَنْسِبَ حَدِيثًا إِلَى أَحَدٍ، فَيُصَدِّقَ فِي نَسَبِهِ تِلْكَ، إِلَّا بِإِعْمَالِ جَمِيعِ الشُّرُوطِ الْخَمْسَةِ الَّتِي أَشْبَعَهَا الْمُحَدِّثُونَ بَحْثًا وَتَقْرِيرًا فِي مُصَنَّفَاتِ «عُلُومِ الْحَدِيثِ».

لِتَعْلَمَ مَدَى الْجَهْلِ الرَّخِيمِ الَّذِي يَقَعُ فِيهِ بَعْضُ الْفُضُولِيِّينَ مِنْ كُتَّابِ الْعَصْرِ حِينَ يَدَّعُونَ أَنَّ الْإِسْرَائِيلِيَّاتِ إِنَّمَا اكْتَسَبَتْ صِفَةَ النُّبُوَّةِ عِنْدَ الْمُسْلِمِينَ بِمُجَرَّدِ إِسْنَادِهَا مِنْ بَعْضِ الرِّوَاةِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ!

تَرَى هَذَا الْخَبْلَ -مَثَلًا- فِي قَوْلِ (سُلَيْمَانَ حَرِيتَانِي): «تَسَرَّيْتُ إِلَى الْحَدِيثِ بِوَسَاطَةِ هَؤُلَاءِ وَسِوَاهُمْ مِنَ الْيَهُودِ الَّذِينَ أَسْلَمُوا طَائِفَةً مِنَ الْمَرْوِيَّاتِ وَأَقَاصِيصِ التَّلْمُودِ الْإِسْرَائِيلِيَّاتِ، الَّتِي مَا لَبِثَتْ أَنْ أَصْبَحَتْ جِزَاءً مِنَ الْأَخْبَارِ الدِّينِيَّةِ

والتاريخية، ولولا أنهم أسندوا تلك المرويات إلى النبي ﷺ أو إلى أحد من الصحابة، لأُحبطت الغاية من إدخالها، ولم يقبل بها أحد^(١).

فهو يرى أنَّ إدخال تلك الإسرائيلية إلى الذين تم لأصحابها بمجرد اختلاقي إسناده لها! في حين أنَّ ذلك الإسناد الذي نعى عليه هذا الدس هو الذي ساهم في افتتاح تلك المحاولات التي يتحدَّث عنها، ومنعها من دخولها حيِّز الشرعيَّات!

ومثله (أبو القاسم حاج حمد) يقول في معرض طعنه بأحاديث الحدود: «مصدر كل هذه الأحاديث يهودٌ أظهروا إسلامهم، ككعب الأحرار، ولا علاقة له بالرسول ﷺ، إذ أسلم في زمن أبي بكر، وقدم المدينة في زمن عمر، ووهب بن منبه، وغيرهما...»^(٢).

فقوله بإمكان دس هؤلاء الخيار من الرواة في السنة، هو نتاج خلل في تصوُّره لطبيعة الرواية، فإنَّ كعباً ووهباً لم يلقيا النبي ﷺ كما يعلم هو نفسه، فهما -إذن- تابعيان، ومعناه أنَّ روايتهما المباشرة عن النبي ﷺ من قبيل الحديث المرسل، والمرسل من أنواع المنقطعات! ومن الجهل ما قتل!

(١) «توظيف المحرم» لسلیمان حریتانی (ص/٨٨).

(٢) «إستمولوجيا المعرفة الكونية» لمحمد أبو القاسم حاج حمد (ص/٩٥).

المطلب الثاني

المسلك المتني الذي مشى عليه الطاعنون المعاصرون في دعواهم بوجود الإسرائيليات في «الصحيحين»

وهو ينقسم إلى مسلكين، مُضمَّنين في هذين الفرعين .

الفرع الأول: دعوى (التشابه).

حيث ادَّعى المتأثرون بالنهج الاستشراقي في نقد الأخبار، أنَّ كثيرًا من الأحاديث التي يُصَحِّحها أهل السُّنة، ليست في الحقيقة لآ مرويات إسرائيلية الأصل، بدلالة وجود أصلها في التَّوراة أو الإنجيل، والتَّشابهُ الحاصلُ بين ما وَرَدَ في الأحاديث، وما جاء في صُحُفِ أهل الكتاب، أمانة كافيةٌ عندهم لإسقاط النسبة النبوية عن تلك الأحاديث، مُستندين إلى حُجَّةِ إخبار القرآن بتحريف تلك الكتب وإبطالها، وأنَّ النبي ﷺ مُنَزَّه عن قولِ الباطل الذي فيها^(١).

تُرى أمثلة الجري على هذا المسلك في لائحة طويلة سَطَّرها (نيازي عز الدين) لعقدِ مقارناته بين نصوص التَّوراة والإنجيل ومتون بعض أحاديث «الصَّحيحين»، ليُبرهن بدلالة هذا التَّشابه -على التَّسليم بوجوده^(٢)- أنَّ هذا من ذاك!

(١) انظر مثال ذلك في «دين السلطان» لنيازي (ص/ ٢٣٠)، و«الحديث والقرآن» لابن قناس (٧٢، ١٣٢).
(٢) حيث يذكر أحيانًا نصوصًا من التَّوراة أو الإنجيل لا علاقة لها بمبنى الحديث المطعون، من ذلك ما ذكره . في كتابه «دين السلطان» (ص/ ٣٥٥) مما أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة مرفوعًا: «ضرس الكافر =

حَتَّى إِذَا أَعُوزَهُمُ الْإِصْقَاقُ الْحَدِيثِ بِمَرْجِعِيَّةٍ أَقْدَمَ مِنْ الْإِسْلَامِ، أَخَذُوا بِتَكْلُفُونَ مُقَارِبَتَهُ بِأَخْبَارٍ مِلِّيَّةٍ أُخْرَى، يَدْعُونَ أَنَّهُ مَنْسُوجٌ عَلَى مِنْوَالِهَا، بَلْ اتَّسَعَتْ تَشْبِيهَاتُهُمْ لِتَشْمَلَ الْأَدْيَانَ الْأُخْرَى وَالْمَذَاهِبَ الْفَلَسَفِيَّةَ الْقَدِيمَةَ^(١)، كَالثَّقَافَةِ الْغَنُوصِيَّةِ وَالْهُرْمَسِيَّةِ!

ثُمَّ تَمَادَى بِهِمُ الْخِيَالُ الْمُنْفَلَتُ عَنْ أَرْمَةِ الْبَرَاهِينِ الْمُنطَقِيَّةِ، حَتَّى أَرْجَعُوا كَثِيرًا مِنَ الْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ إِلَى الثَّقَافَةِ الشَّعْبِيَّةِ السَّائِدَةِ عِنْدَ الْعَرَبِ قَبْلَ الْإِسْلَامِ وَصَدْرَهُ.

كُلُّ هَذَا لِيُعْلِنُوا اكْتِشَافَ اخْتِرَاقِ مَهُولٍ فِي الْمَنْظُومَةِ الْحَدِيثِيَّةِ، قَدْ فَاتَ حُرَّاسَ الشَّرِيعَةِ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ أَنْفُسَهُمْ إِذْ «لَمْ يَكُونُوا وَاعِينَ كُلِّ الْوَعْيِ بِأَنَّ مَا دَوَّنُوهُ إِنَّمَا هُوَ تَمَثُّلٌ مُعَيَّنٌ لِلسُّنَّةِ، وَلَيْسَ السُّنَّةُ ذَاتَهَا! وَهُوَ تَمَثُّلٌ فِيهِ مِنَ التَّأَثُّرِ بِالثَّقَافَةِ الْمَحِيطَةِ، وَكَيْفِيَّةُ الْمُخَيَّلَةِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ، وَذَاكَ الرَّوَاةُ طِيلَةُ عَقُودٍ عَدِيدَةٍ مِنَ الزَّمَنِ»^(٢).

وَمِمَّا يُمَثِّلُ بِهِ الْمُعْتَرِضُونَ عَلَى أَحَادِيثِ «الصَّحَّاحِينَ» مِنْ هَذَا الْمَسْلُوكِ: مَا أَخْرَجَهُ الشَّيْخَانُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه مَرْفُوعًا: «خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ...»^(٣).

= وَنَابَ الْكَافِرُ مِثْلَ أَحَدٍ، وَغَلِظَ جِلْدُهُ مَسِيرَةَ ثَلَاثٍ، حَيْثُ زَعَمَ (نِيَّازِي) أَنَّهُ مَاخُذٌ مِنْ نَصِّ فِي الْإِنْجِيلِ جَاءَ فِيهِ كَمَا نَقَلَهُ بِنَمَاهُ: «وَرَأَيْتُ بَعْدَ ذَلِكَ أَرْبَعَةَ مَلَائِكَةٍ، وَاقِفِينَ عَلَى زَوَايَا الْأَرْضِ، يَحْبِسُونَ رِيَّاحَ الْأَرْضِ الْأَرْبَعَ، فَلَا تَهْبُ رِيَّاحٌ عَلَى بَرٍّ أَوْ بَحَرٍ أَوْ شَجَرٍ، ثُمَّ رَأَيْتُ مَلَكَ آخَرَ قَادِمًا مِنَ الشَّرْقِ يَحْمِلُ خَتَمَ اللَّهِ الْحَيِّ...»!

(١) مِثَالُ ذَلِكَ: مَا نَقَلَهُ بِسَامِ الْجَمَلِ مُسْتَشْهِدًا بِهِ فِي كِتَابِهِ «أَسْبَابُ النُّزُولِ» (ص/٣٩١) عَنْ مُحَمَّدٍ عَجِينَةَ، فِي أَنَّ الْأَحَادِيثَ الْمَذْكُورَةَ فِي الْمَلَائِكَةِ «تُفَصِّلُ بِرَافِدِينَ كَبِيرِينَ، هُمَا الرَّافِدُ السَّامِيُّ الْمُشْتَرِكُ: وَإِلَيْهِ يَعُودُ مَعْظَمُ التَّرَاثِ الْعَرَبِيِّ قَبْلَ الْإِسْلَامِ، وَالرَّافِدُ الْآرِي: أَيِ الْهِنْدِيِّ وَالْفَارَسِيِّ».

(٢) «بَيِّنَاتٌ» لِعَبْدِ الْمَجِيدِ الشَّرْفِيِّ (ص/١٥٣-١٥٤).

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (ك: الْأَسْتِذَانُ، بَابُ: بَدَأَ السَّلَامَ، بِرَقْمٍ: ٥٨٧٣)، وَمُسْلِمٌ (ك: الْجَنَّةُ وَصِفَةُ نَعِيمِهَا، بَابُ: يَدْخُلُ الْجَنَّةَ أَقْوَامٌ أَفْتَدَتْهُمْ مِثْلُ أَفْتَدَةِ الطَّيْرِ، بِرَقْمٍ: ٢٨٤١).

فقد طعن في الحديث عددٌ من المعاصرين، منهم (نيازي عز الدين) بتهمة «أن أبا هريرة إنما أخذه عن اليهود بواسطة كعب الأحبار أو غيره، بدليل أنه مأخوذ من التوراة، لأن مضمون هذا الحديث إنما هو عين الفقرة السابعة والعشرين من الإصحاح الأول من إصحاح التكوين من كتاب اليهود - العهد القديم - .»^(١)

وكذا حديث أبي هريرة مرفوعاً: «اختتن إبراهيم وهو ابن ثمانين سنة بالقدوم»^(٢).

فقد ردّ (نيازي) هذا الخبر لمجرد وجود مثله في التوراة، فقال: «إذا بحثنا في كتاب الله الذي هو القرآن، فلن نجد ما يدعم ويشهد لحديث أبي هريرة، ولكننا إذا بحثنا في كتاب التوراة المحرّفة، سنجد ما يلي: (وكان إبراهيم في التاسعة والتسعين من عمره عندما خُتن في لحم عُمرته»^(٣).

وردّ هذا المسلك في تهمة أحاديث «الصّحّيحين» بالإسرائيلية، بأن يُقال: إن الثّمائل لا يقتضي التناقل! بمعنى: أن الخبر إذا ثبت في نصّ شرعي، وكان في أخبار أهل الكتاب ما يماثله، فلا يدلُّ هذا على نقله من عندهم، لمجرد أنهم سبق في الزّمن.

وبيان ذلك: أن المتقرّر عندنا شرعاً وعقلاً، أن التشابه بين الإسلام وبعض الأديان الكتابية الأخرى غير مدفوع، ليس هو أمراً بحاجة إلى إعادة اكتشاف، ومثل هذا لم يكن غائباً قطّ عن علماء المسلمين، فضلاً عن أن يكون «كشفاً صاعقاً لا يقلُّ أهميّة عن اكتشافات داروين أو كوبرنيكوس» كما يُعبّر عنه (أركون)^(٤)

(١) «دين السلطان» (ص/٣٥٢)، وانظر مثله في «الحديث والقرآن» لابن قرناس (ص/١٦٥)، ونحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث» لإسماعيل الكردي (ص/١٨٢)، و«أضواء على الصحيحين» لصادق النجمي (ص/١٦٨).

(٢) أخرجه البخاري في (ك: أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالى: ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾، رقم: ٣٣٥٦)، ومسلم في (ك: الفضائل، باب من فضائل إبراهيم الخليل ﷺ، رقم: ٢٣٧٠).

(٣) «دين السلطان» (ص/٧١٤-٧١٥).

(٤) «القرآن من التفسير الموروث إلى تحليل الخطاب الديني» لمحمد أركون (ص/٩٥).

فإنَّ النبوات ذاتُ رسالةٍ واحدةٍ، وأصحابُها كلُّهم مُبلَّغون عن الله تعالى، فإن لوحظ شيءٌ مِنَ التَّشابهِ بين نصوصِ الأنبياء، فما هو إلا تأكيدٌ لوحدةٍ مصدرِهِم في التَّلَقِّي، وعلى التَّصديقِ الَّذِي جاء به النَّبِيُّ ﷺ للرِّسالاتِ قبله، فلا غرابةً -إذن- أن يكون في حديثه لأمته ما يُحدثُ بمعناه أهلُ الكتاب ممَّا تلقَّوه عن أنبيائِهِم.

يقول ابن تيمية: «شهادةُ أهلِ الكتابِ المُوافقةُ لما في القرآن أو السنة مقبولةٌ، كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ﴾ [النِّسَاء: ٤٣]، ونظائر ذلك في القرآن»^(١).

فما نراه من مُسارعةٍ مَنْ قَلَّ فَهْمُهُم إلى تعليلٍ جملَةٍ من أحاديثِ «الصَّحَّاحِينَ»، بدعوى التَّشابهِ بينها وبين نصوصِ أهلِ الكتاب، هو في حقيقته سؤءةٌ في منهجِ التَّنْقِدِ، وَخَلَلٌ مَعِيبٌ في استنتاجِ الأحكامِ مِنَ المُقَارَنَاتِ. والحقُّ أَنَّهُ لَا يَتِمُّ لَهُم استدلالٌ على بطلانِ الحديثِ بدعوى إِسْرَائِيلِيَّتِهِ، إِلَّا بِإِبْثَابِ أَحَدٍ مُقَدِّمِينَ:

المُقَدِّمَةُ الْأُولَى: أَنَّ مَجْرَدَ التَّشابهِ بين تلك النصوص، هو دليلٌ في نفسه على أَنَّ المُتَأَخَّرَ منها أَخَذَ مِنَ المُتَقَدِّمِ!

وهذه الدَّلَالَةُ عندنا مَعَاشِرَ المُسْلِمِينَ باطلةٌ -اللَّهُمَّ إِلَّا عِنْدَ المُسْتَشْرِقِينَ، لأنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ بِأَنَّ رِسَالَةَ نَبِيِّنَا ﷺ وَحْيٌ مِنَ السَّمَاءِ - وذلك لَوْحِدَةِ المَصْدَرِ في الكلِّ - كما أَشْرنا إليه قَرِيبًا - وَإِلَّا لِلزِّمِّ المُعْتَرِضِينَ طَرْدُ هذا الحُكْمِ على آيَاتِ القرآن! فَإِنَّ فِيهَا -بإقرار الجميع- ما يُشَبِّهُ التَّوْرَةَ والإنجيلَ في بعضِ التَّشْرِيعَاتِ والأخلاقِ والفَصَصِ.

وهكذا الحديثُ النَّبَوِيُّ هو مِن بابِ القرآنِ في موضوعِ التَّشابهِ، فإذا لم يأخذوا مِن تشابهِ القرآنِ مع ما في كُتُبِ أَهْلِ الكِتَابِ دَلِيلًا على أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اقْتَسَمَهُ منها، فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ حَدِيثُهُ كَذَلِكَ.

(١) «جامع المسائل» لابن تيمية (٣/٣٤٦).

ولا خلاصَ من هذا الطَّردِ الواجبِ إلَّا بمعاملةِ الكلِّ مُعاملةً واحدةً، ومن هذا الباب الواحد، فإنَّه بإمكانِ المُستشرقينِ القائلينِ به إلزامُ مَنْ لم يَقُلْ به! فانَّهَامُ بعضِ الكُتَّابِ المعاصرينِ «للرَّواةِ بأخذِ الحديثِ مِنْ كُتُبِ أَهْلِ الْكِتَابِ، ونسبته زورًا إلى النَّبِيِّ ﷺ، ليس بأولى مِنْ اتِّهامِ النَّبِيِّ ﷺ نَفْسِهِ بِأَخْذِهِ مِنْ كُتُبِ أَهْلِ الْكِتَابِ، ونسبته إلى الله!»^(١)

المُقَدِّمةُ الثَّانِيَّةُ: أَنْ يُزْعَمُوا أَنَّ كُلَّ مَا جَاءَ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ الَّتِي بَيْنَ أَيْدِينَا مُجَرَّفٌ بَاطِلٌ، فَيُحْكَمُ لِلْحَدِيثِ الْمُشَابِهِ لِمَا فِيهِمَا بِالْبُطْلَانِ تَبَعًا. وهذا أيضًا باطلٌ؛ فَإِنَّ الْمُقَرَّرَ الْمَعْلُومَ بِدَاهَةِ مِنْ شَرِيعَتِنَا أَنَّ تِلْكَ الْكُتُبُ فِيهَا حَقٌّ وَبَاطِلٌ، وَأَنَّ التَّحْرِيفَ لَمْ يَظَلَّ كُلَّ مَوْضِعٍ فِيهِمَا، بَلْ يَصِيرُ الْمِيزَانُ الْحَقُّ فِي مَعْرِفَةِ ذَلِكَ، هُوَ الْقُرْآنُ وَالسُّنَّةُ مِنْ حَيْثُ الْمُوَافَقَةُ وَالْمُخَالَفَةُ، لَا الْعَكْسُ. يقول ابن تيمية: «... ثُمَّ مِنْ هَؤُلَاءِ مَنْ زَعَمَ أَنَّ كَثِيرًا مِمَّا فِي التَّوْرَةِ أَوْ الْإِنْجِيلِ بَاطِلٌ لَيْسَ مِنْ كَلَامِ اللَّهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: بَلْ ذَلِكَ قَلِيلٌ، وَقِيلَ: لَمْ يُحَرَّفْ أَحَدٌ شَيْئًا مِنْ حُرُوفِ الْكُتُبِ، وَإِنَّمَا حَرَفُوا مَعَانِيَهَا بِالتَّأْوِيلِ، وَهَذَانِ الْقَوْلَانِ قَالَ كُلُّاهُمَا كَثِيرٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ.

وَالصَّحِيحُ الْقَوْلُ الثَّلَاثُ، وَهُوَ أَنَّ فِي الْأَرْضِ نُسَخًا صَحِيحَةً، وَبَقِيَ إِلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، وَنُسَخًا كَثِيرَةً مُحَرَّفَةً، وَمَنْ قَالَ: إِنَّهُ لَمْ يُحَرَّفْ شَيْءٌ مِنَ النُّسخِ، فَقَدْ قَالَ مَا لَا يُمَكِّنُهُ نَفْيُهُ، وَمَنْ قَالَ: جَمِيعُ النُّسخِ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ حُرُفَتْ، فَقَدْ قَالَ مَا يَعْلَمُ أَنَّهُ خَطَأٌ، وَالْقُرْآنُ يَأْمُرُهُمْ أَنْ يَحْكُمُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ، وَيُخْبِرُ أَنَّ فِيهِمَا حُكْمَهُ، وَلَيْسَ فِي الْقُرْآنِ خَبَرٌ أَنَّهُمْ غَيَّرُوا جَمِيعَ النُّسخِ»^(٢).

الْفَرْعُ الثَّانِي: التَّحْقِيقُ مِنْ كُلِّ حَدِيثٍ مَوْضُوعُهُ مُتَعَلِّقٌ بِبَنِي إِسْرَائِيلَ. متى ما رأى بعضُ الكُتَّابِ المُعاصرينِ حديثًا مَوْضُوعُهُ بَنِي إِسْرَائِيلَ رَمَوْهُ بِأَنَّهُ مِنْ اخْتِلَافِ أَهْلِ الْكِتَابِ! (أَبُو رِيَّةٍ) مُكَثِّرٌ مِنْ سُلُوكِ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ؛ فَقَدْ ادَّعَى

(١) «تقديم النقد الموجه لصحيح البخاري» لـ د. عادل المطرفي، بحث مقدم لـ (مؤتمر أعلام الإسلام - البخاري نموذجًا، ص/ ٣٠٢-٣٠٣).

(٢) (مجموع الفتاوى) (١٣/ ١٠٤).

-مثلاً- في جملة الأحاديث التي فيها فضل لموسى عليه السلام أنها من صنع اليهود انتصاراً لنبيهم! بل يتأول بعض ذلك على أنه مُضمّن لمنقصة خفية لنبينا ﷺ.

فمثال انتهاجه لهذا المسلك في نقد أحاديث «الصّحّاحين»:

ما تراه في ردّه لحديث الإسراء في قصّة فرض الصّلاة، والحوار الذي جرى بشأنها بين نبيّنا ﷺ وموسى عليه السلام^(١)، حيث قال: «.. لم يستطع أحدٌ من الرّسل جميعاً غير موسى أن يفقه استحالة أدائها على البشّر! فهو وحده الذي فطن لذلك، وحمل محمّداً ﷺ على أن يراجع ربّه .. وكان محمّداً الذي اصطفاه للرّسالة العامّة إلى النّاس كافّة -والله أعلم حيث يجعل رسالته- لا يعلم إن كان من أرسل إليهم يستطيعون احتمال هذه العبادة حتّى بصره موسى! وهكذا ترى الإسرائيليّات تنفّذ إلى ديننا، وتسرّي في مُعتقداتنا، فتعمل عملاً، ولا تجد أحداً -إلا قليلاً- يُزيّفها أو يرُدّها»^(٢).

ومثله قال حسين غلامي: «أخبار اليهود والإسرائيليّات التي تغلّغت في أخبار المُحدّثين، خاصّة في «صحيح البخاري» .. حيث يتجلّى التّفكير اليهودي في تفضيل موسى عليه السلام على نبيّنا محمّد ﷺ، ونقل حكايات لا تليق بمقام الأنبياء والرّسل»^(٣).

ونقض هذا المسلك المتّني في التّعليل، في أن نعلم أوّلاً:

أن الرّمي بالقول على عواهنه ظناً من غير حُجّة، هو شيمة الباحث المُتحيّز إلى ما يهواه من نتائج، قبل أن ينظر في صحّة المقدمات ابتداءً.

إن ذكر موسى عليه السلام أو غيره من أنبياء بني إسرائيل في حديث ما لا يقتضي أن يكون من الإسرائيليّات أصالة، فللنّبي ﷺ أن يحكي لأصحابه شيئاً -فمّا أطلعه الله عليه- من قصصهم وما جرى لهم مع أعدائهم للاعتبار.

(١) أخرجه البخاري (ك: المناقب، باب: المعراج، برقم: ٣٨٨٧)، ومسلم (ك: الإيمان، باب الإسراء برسول الله ﷺ إلى السماوات، وفرض الصلوات، برقم: ١٦٢).

(٢) «أضواء على السنة المحمدية» (ص/١٣٥) بتصرف يسير.

(٣) «البخاري وصحيحه» (ص/١٠-١١).

ثم يُقال: «لو أنَّ حديثَ الإسراء والمعراج هذا، كان مرويًا عن كعب الأخبار أو غيره من علماء بني إسرائيل، لجازَ في العقل أن يكون ذكر موسى ﷺ من دسِّهم، أمَّا والحديثُ مروِّي عن بضِع وعشرين صحابيًّا، ليس فيهم ولا فيمن أخذَ عنهم أحدٌ من مُسلمةِ أهل الكتاب: فقد أصبح الاحتمالُ بعيدًا كلَّ البُعد! إن لم يكن غير ممكنٍ في منطقِ البحثِ الصَّحيح!»^(١).

ومن فروع الاعتبارِ بهذا المسلكِ المتنيِّ الواهي عند المعاصرين:

النَّظَرُ في أحاديثِ الحدودِ والزَّواجر، فإن استثقلت بعض النفوس المستغربة ما فيه من عقوبة، أو رأت فيه شدَّةً، أرجعته إلى شريعةِ التَّوراة، والفرصُ عندها أنَّ النَّبي ﷺ جاء بما يَنسَخُ الشَّرائعِ السَّابقة ويُهَيِّمُ عليها، وعليه ألحقت هذه الأحاديثُ بالإسرائيليات.

ترى مثال هذا الخطي في التَّفكير في ما قاله (أبو القاسم حاج حمد) في معرض ذكره لبعضِ الحدودِ المنصوص عليها في الأحاديثِ، كحدِّ الحرابة، ورجم الرَّاين:

«هذه الأحكام كلها ليست من شريعة التَّخفيف والرحمة التي هي من علاماتِ النَّبي الأميِّ بموجب سورة الأعراف .. فمن أراد إثبات أنه طبَّقها عبرَ أحاديثٍ منحولة، فالقصْدُ تكذيبُ علاماتِ النَّبي الأميِّ، ومصدِرُ كلِّ هذه الأحاديثِ يهودٌ أظهروا إسلامهم، ككعب الأخبار .. فالدَّسُّ هنا منهجٌ خطير، وليس اعتبارًا أو مجردَ انتحال، الدَّسُّ هنا جُفَّةٌ متكاملة لنسفِ خصائصِ الدِّين الإسلاميِّ كُلِّه، ومُماليثٌ بالدِّين اليهوديِّ، بما ينتهي لتكذيبِ نبوةِ مُحَمَّد ﷺ»^(٢).

وهذا قولٌ تُغني حكايته عن إبطاله!

إنَّ شريعةَ إسلاميةً مُتواترةً -مثل شريعةِ الحدود- لا يُمكن الدَّسُّ فيها بحالٍ، لاشتهارها وشيوعِ العملِ بها في الأُمَّة، منذ عهد النبوة جيلاً بعد جيل، بما يُغني عن تَطَلُّبِ إسنادٍ لها من الأساس.

(١) «دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين» لمحمد أبو شهبة (ص/٨٩).

(٢) «إستمولوجيا المعرفة الكونية» لمحمد أبو القاسم حاج حمد (ص/٩٤-٩٥).

وما ذكره من كونِ أحاديث الحدودِ جاءت من طريقِ مُسلمة أهلِ الكتاب،
ككعبِ الأحرار، دون كبارِ الصحابة: هو مُحضُ كذبٍ، يُنبِئُك عنه إطلاقةُ سريعةٍ
على «الصَّحَّاحين»، وكُتِبَ الأحكامُ، تجدها تخلو رواياتُها في هذا البابِ مِن
ذَكَرَهم هو من مُسلمة أهلِ الكتاب.

فهذه الأغاليط لا تخلو أن تكون من قائلها جهلاً مُرَكَّباً بِمُصَنَّفَاتِ الحديثِ
وما فيها، أو تَعَمُّداً للكذبِ تدليسا على القُرَّاء، لا يُبقي لصاحبه ماءً وجي
للأسف.

الخاتمة

وبعد..

فإني أحمد ربّي على جميل عونه، وتيسيره إتمامَ مفاسيل هذه الرسالة، فله الحمد في الأولى والآخرة.

وقبل استتمام القول فيها، فإنه يحسن لفت النظر إلى جملة من النتائج الكلية، ونُبذ من التوصيات العلمية.

فأما النتائج، فيُبرّم القول فيها في القضايا التالية:

القضية الأولى: أن دعوى مناقضة الأخبار النبوية في الصحيحين للضرورة العقلية أو الحسية أو العلمية ونحوها مفهوم لا يصدق، ومنشأ هذه الدعوى النكدة هو اختراع الخصومة بين برهان الثقل، وبرهان العقل، والبراهين لا تتناقض.

فكان أعظم ما امتاز به أهل السنة على غيرهم من الطوائف: إصابة النظر الشمولية لهذه الدلائل الشرعية؛ هذه النظر مُبتناة على يقينهم القاضي بامتناع مُناكدة صحيح المنقول لصريح المعقول، والانحطاط عن رتبة هذه النظر عند كل مخالف لهم إنما يتأى من التقصير في فقه العلاقة بين هذين الدليلين.

القضية الثانية: أن القاسم المشترك بين الطوائف المعاصرة المجافية لأخبار الصحيحين هو الانحراف عن فهم وظيفة العقل، والجنابة على الدلائل الثقلية تبعاً لذلك؛ وحقيقة الفارق بين مواقفها من آحاد السنة: أن من كان منهم إسلامياً سنياً في الجملة، فإرادته تنزيه الشريعة عن مناقضة الضرورة العقلية واقع له بالقصد